الصراع في السودان
الأسباب والتداعيات والمآلات المستقبلية

د. شيماء محي الدين(*)

• **مُلخص:**

شهد مسرح الأحداث في السودان تطورات متلاحقة منذ منتصف شهر أبريل عام 2023 قامت خلالها كل من قوات الجيش السوداني وقوات الدعم السريع بتصعيد الهجمات تجاه بعضهم البعض في العاصمة السودانية الخرطوم، الأمر الذي أسفر عن وقوع الكثير من الضحايا من المدنيين، كما أسفر عن الكثير من الخسائر في البنية التحتية السودانية، فضلاً عن إثارة حالة من الرعب والفوضى امتدت آثارها إلى مختلف أقاليم السودان وسط مخاوف حقيقية لدى دول الجوار السوداني من إمكانية انتقال الصراع وآثاره الكارثية إلى أقاليمها. وبعد مرور أكثر من ستة أشهر على تفجر الصراع في السودان، لم تفلح محاولات الوساطة في تهدئة الصراع أو حتى فرض الهدنة بين الأطراف المتصارعة. وفي هذا الإطار، واستناداً إلى نظرية الحروب الجديدة، تهدف هذه الورقة إلى دراسة وتحليل الصراع في السودان، وذلك للتعرف على أبرز العوامل المسببة للصراع، وكذا التعرف على أهم التداعيات التي أسفر عنها الصراع، والتي قادت إلى حالة الاحتقان وربما الغموض الذي يكتنف مستقبل السودان في ظل الاضطرابات التي تشهدها الدولة، والتي انتقلت من الخرطوم إلى ولايات أخرى، الأمر الذي يهدد بإمكانية تصعيد التوترات وامتداد آثارها السلبية إلى مختلف دول المنطقة، لا سيما في ظل تعقد وتشابك التركيب الإثني في غالبية دول الجوار السوداني. وقد استخلصت الدراسة إن استمرار المواجهات العسكرية بين الطرفين في هذه المباراة الصفرية لن يحقق مصلحة أي منهما، بل على العكس فمن المنتظر أن يضيف إلى رصيد الخسائر البشرية والمادية، كما سيزيد من تأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية التي يشهدها السودان. ولذا يظل التفاوض هو الخيار الأفضل، وذلك بغية التوصل إلى تسوية سياسية تقرب بين مصالح كافة القوى المدنية والعسكرية النشطة على الساحة السياسية السودانية.

الكلمات المفتاحية: السودان، الصراع، القوات المسلحة، قوات الدعم السريع، الحروب الجديدة

(*) أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

Conflict in Sudan
Causes, Repercussions and future Scenarios

Dr. Shaimaa Moheyeldin

- **Abstract**

Sudan has witnessed successive developments since mid-April 2023, during which both the Sudanese armed forces and the Rapid Support Forces escalated attacks on each other in the Sudanese capital, Khartoum, which resulted in many civilian casualties, besides destruction in the Sudanese infrastructure, leading to a state of chaos that affected various regions of Sudan, amid real fears among Sudanese neighbouring countries from the possibility of the conflict escalating across their borders. More than six months after the conflict erupted in Sudan, mediation attempts have not succeeded in imposing a cease- fire between the conflicting parties. In this context, and based on the theory of new wars, this paper aims to study and analyse the conflict in Sudan, in order to identify the most prominent factors causing the conflict, together with the repercussions that resulted from the conflict, and future scenarios for the conflict in Sudan. The study concluded that the continuation of military confrontations between the two parties in this zero-sum game will not serve the interests of either of them. On the contrary, it is expected to exacerbate the conflict and add to the tally of human and material casualties, and will also worsen the political and economic conditions in Sudan. Therefore, the way out of this situation starts with negotiations, in an attempt to reach a political settlement that brings together all civil and military forces in the Sudanese political arena.

Keywords: Sudan, Conflict, armed Forces, Rapid support forces, new wars

- **مقدمة:**

تحظى السودان بأهمية كبيرة في منطقة القرن الأفريقي، ليس فقط بحكم موقعها المتميز وما لديها من موارد وثروات طبيعية ومعدنية، ولكن أيضًا بحكم التركيب الاجتماعي والإثني الفريد لهذه الدولة نظراً لما بها من تعددية إثنية ودينية وطائفية من جهة، وكذا بحكم طبيعة الأنظمة المتعاقبة على حكم السودان وما ترفعه من رايات تثير حفيظة عدد من دول الجوار وتثير مخاوف بعض القوى الكبرى من جهة ثانية، ثم أخيراً بحكم التفاعلات والاضطرابات الداخلية التي تشهدها هذه الدولة من جهة ثالثة، فمنذ حصول السودان على استقلاله في الأول من يناير عام 1956، اضطلعت المؤسسة العسكرية بدور بارز في تشكيل معالم المشهد السياسي في هذه الدولة، وقاد رجال الجيش الكثير من الانقلابات العسكرية على حكومات مدنية وعسكرية. وفي عام 1989، وصل نظام الإنقاذ بقيادة عمر البشير للسلطة بموجب انقلاب عسكري، وتمكن من إحكام قبضته على مفاصل الدولة واستمر في السلطة لمدة ثلاثة عقود شهدت السودان خلالها فترات من عدم الاستقرار نتيجة الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، والتي انتهت بتوقيع اتفاق السلام الشامل عام 2005 ومنح الجنوب حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية قوامها 6 سنوات انفصل بعدها الجنوب ليصبح دولة مستقلة ذات سيادة. ليس هذا فحسب، ففي عام 2003 شهد إقليم دارفور الواقع غرب السودان صراعاً دامياً راح ضحيته الكثير من المدنيين ولم تتمكن الحكومة من استعادة الاستقرار فيه بشكل كامل. وبالإضافة إلى ذلك، يشهد شرق السودان اضطرابات بين الحين والآخر بفعل مطالبات جبهة الشرق وشعورها بعدم عدالة النظام في توزيع السلطة والثروة في البلاد. وفي عام 2019، تمت الإطاحة بنظام البشير بموجب انقلاب عسكري بقيادة الجيش، ومنذ ذلك الحين شهدت السودان الكثير من الأحداث المتسارعة وازداد المشهد السياسي السوداني تعقيداً وسط مخاوف دولية وإقليمية من تعطل عملية الانتقال إلى حكم مدني يعود بموجبه الجيش إلى ثكناته ويسلم السلطة إلى حكومة مدنية.

وبالرغم من التاريخ الصراعي الطويل الذي مرت به السودان، والحروب الأهلية والاضطرابات الداخلية التي شهدتها جنوباً وشرقًا وغربًا، إلا أن العاصمة السودانية

الخرطوم ظلت تاريخيا بمنأى عن هذه الصراعات منذ استقلال السودان. ولعل أهم ما يميز الصراع الدائر في السودان في الوقت الراهن أنه انطلق من العاصمة السودانية الخرطوم، ففي مساء الخامس عشر من أبريل عام 2023، شهدت الخرطوم تبادلاً لإطلاق النار بين الجيش السوداني بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان رئيس المجلس السيادي، وقوات الدعم السريع بقيادة الفريق محمد حمدان دقلو الشهير بحميدتي نائب رئيس المجلس السيادي، وذلك باستخدام الدبابات والأسلحة الثقيلة، الأمر الذي أسفر عن العديد من الخسائر المادية والبشرية في الأرواح والممتلكات، فضلاً عن إثارة حالة من الرعب والفوضى امتدت آثارها إلى مختلف أقاليم السودان وسط مخاوف حقيقية لدى دول الجوار السوداني من إمكانية انتقال الصراع وآثاره الكارثية إلى أقاليمها.

وفي هذا الإطار، تهدف هذه الورقة إلى دراسة وتحليل تطورات الصراع في السودان، وذلك للتعرف على أبرز العوامل المسببة للصراع، وكذا التعرف على أهم التداعيات التي أسفر عنها الصراع، والتي قادت إلى حالة التوتر والاحتقان وربما الغموض الذي يكتنف مستقبل السودان في ظل الاضطرابات التي تشهدها الدولة، والتي انتقلت من الخرطوم إلى مختلف الولايات السودانية، الأمر الذي يهدد بإمكانية تصعيد التوترات وامتداد آثارها وتداعياتها السلبية إلى مختلف دول المنطقة، لا سيما في ظل تعقد وتشابك التركيب الإثني في غالبية دول الجوار السوداني.

وتتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة في الإجابة عن تساؤل رئيسي مفاده: إلى أي مدى تشير تطورات الصراع في السودان إلى إمكانية الوصول إلى تسوية سياسية تضع نهاية لأعمال العنف؟ وما أبرز المآلات المستقبلية المتوقعة للصراع في السودان؟ وهل يتجه الصراع إلى التسوية أم إلى المزيد من التصعيد؟

ويتفرع عن هذا السؤال جملة من التساؤلات الفرعية لعل من أبرزها ما يلي: كيف تطور الصراع في السودان حتى وصل إلى المواجهات العسكرية العنيفة التي انتشرت في مدن العاصمة؟ ما أبرز الأطراف والقوى الفاعلة في الصراع السوداني؟ ما أهم العوامل المسببة للصراع في السوداني؟ إلى أي مدى أثر الصراع على الأوضاع

الاقتصادية والأمنية التي تشهدها السودان؟ إلى أي مدى تشير التفاعلات بين أطراف الصراع إلى إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية للصراع في وقت قريب؟

وفي سعيها للإجابة عن التساؤلات سالفة الذكر، تنقسم الدراسة إلى خمسة أقسام على النحو التالي:

المطلب الأول: الإطار النظري والمنهجي للدراسة

المطلب الثاني: مقدمات وأطراف الصراع في السودان

المطلب الثالث: تطورات الصراع في السودان

المطلب الرابع: العوامل المسببة للصراع في السودان

المطلب الخامس: تداعيات الصراع في السودان

المطلب الأول: الإطار النظري والمنهجي للدراسة:

ينبني الإطار النظري والمنهجي للدراسة على نظرية الحروب الجديدة، والتي سيتم توضيح ما جاء فيها، وكذا سسيتم شرح أبرز سماتها على النحو التالي:

أولاً: نظرية الحروب الجديدة

تعتبر نظرية الحروب الجديدة هي نظرية ومصطلح تقدمت به الأكاديمية البريطانية ماري كلدور Mary Kaldor لشرح ماهية وخصائص أو سمات الحروب في حقبة ما بعد الحرب الباردة، فمنذ انتهاء الحرب الباردة، زاد عدد الحروب الداخلية بشكل كبير، مما جعلها الشكل الأكثر شيوعاً للصراع، الأمر الذي أثار جدلاً ونقاشًا واسعاً بين العلماء حول ما إذا كان التغيير الكمي الملحوظ في أنماط الصراع الذي حدث في أعقاب الحرب الباردة يشير أيضًا إلى حدوث تحول نوعي في الحرب.[1]

[1] لمزيد حول الجدل العلمىوالأكاديمى حول مفهوم وأنماط الحروب الجديدة انظر:

- Dodeye Uduak Williams: "Relevance of Mary Kaldor's 'New wars' thesis in the 21st century"., in **Journal of Law and Conflict Resolution,** (Lagos: Academic Journals, vol 65, September 2014), pp. 84- 88.

وفي هذا السياق، فقد قدمت ماريكلدور مصطلح "الحروب الجديدة"، حيث اقترحت أنه في أجزاء من أفريقيا وأوروبا الشرقية، ظهر شكل جديد من أشكال العنف المنظم خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين. تشمل المصطلحات الأخرى المستخدمة لهذا المفهوم "الحروب بين الناس"، "الحروب من النوع الثالث"، "الحروب الهجينة"، "الحروب المخصخصة" و "الحروب ما بعد الحداثة".[1] ووفقاً لكلدور، تختلف الحروب الجديدة عن "الحروب القديمة" من حيث كيفية تمويلها، ومن حيث الدوافع الكامنة للأطراف المتحاربة، وكذا من حيث طريقة الحرب ذاتها. وهنا أكدت كلدور أن هناك بعض العناصر الجديدة للنزاعات والحروب المعاصرة، وأن هذه العناصر الرئيسية الجديدة لها علاقة بالعولمة والتكنولوجيا، التي سهلت الاتصالات بين مختلف الجماعات وبعضها البعض حول العالم من جهة، وزادت من التطور التقنى للمعدات والأسلحة العسكرية من جهة أخرى.[2]

ثانياً: سمات الحروب الجديدة

بصفة عامة، فقد حددت ماريكلدور أربع سمات رئيسية لما أطلقت عليه "الحروب الجديدة"، تتمثل الأولى منها في التآكل التدريجي لاحتكار الدولة لاستخدام القوة، الذي يحدث في سياق إضعاف عام لهياكل الدولة وتفكيكها. فقد لوحظ زيادة ظهور الجهات الفاعلة غير الحكومية في الحروب الجديدة، تلك الجهات التي باتت توصف بأنها جماعات ثورية أو انفصالية أو متمردة تتحدى سلطة الدولة من الداخل. ولعل خير مثال على ذلك حركات التمرد وميليشيا الجنجويد في دارفور في عام 2005[3]، تلك

[1] Özgür TÜFEKÇİ: "What Is Distinctively New About So-Called 'New Wars'?"., in **International Journal of Economic and Administrative Studies,** (Istanbul: CeleplerMatbaacılıkYayınveDağıtım, Issue 21, 2018), pp. 227- 228.

[2] Freja Louise Werner: **New wars and State Building,** pp. 9- 11 http://lup.lub.lu.se/luur/download?func=downloadFile&recordOId=8907636&fileOId=8907637/ accessed 26/ 08/ 2023.

[3] Nnuriam Paul Chigozie: "The Application of New Wars Theory to African Conflicts Since 1960"., in **International Journal of Arts and**

الميليشيات التي تحولت لاحقاً إلى قوات الدعم السريع التي تعتبر طرفاً رئيسياً في الصراع الدائر في السودان في الوقت الحالي.

أما عن السمة الثانية للحروب الجديدة، فهي تلك التي تتعلق بالطريقة التي يتم بها تمويل هذه الحروب والحفاظ عليها من قبل الأطراف المتحاربة، فخلال الحرب الباردة، دعمت الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي بشكل مباشر أو غير مباشر العديد من الحروب في جميع أنحاء العالم. ونظرًا لأن مصادر الدعم العسكري والمالي قد جفت في التسعينيات، فإن الأطراف المتحاربة في العديد من النزاعات المماثلة تشارك في نشاط اقتصادي وغالبًا ما يكون إجراميًا لمواصلة القتال والحفاظ على موقعها الخاص. وهكذا أصبحت النزاعات المحلية مرتبطة باقتصاديات الحرب العالمية، وخلق شبكات من الاتجار غير المشروع في الأسلحة والمخدرات، والاتجار بالبشر، وأخذ الرهائن وغير ذلك من مصادر. كل هذه العوامل مجتمعة تدور في حلقة مفرغة من العنف المنظم والسلوك الإجرامي والنشاط الاقتصادي الذي يميز الحروب الجديدة .[1]

أما عن السمة الثالثة للحروب الجديدة من وجهة نظر ماربكلدور، فهي تلك المتعلقة بالأهداف والدوافع الكامنة وراء هذا النوع من الحروب، ففي حين أن الحروب القديمة كانت تتفجر في كثير من الأحيان من أجل الغزو الإقليمي، أو لأسباب أيديولوجية، أو تحت راية تقرير المصير الوطني، فإن أيا من هذه المصالح لا يسود في الحروب الجديدة. على النقيض من ذلك، تميل الدوافع الاقتصادية في الحروب الجديدة إلى أن تكون الدوافع الرئيسية للصراع. وبالإضافة إلى ذلك، يؤكد بعض مؤيدي أطروحة الحروب الجديدة على الدوافع القائمة على الهوية، حيث يشير هؤلاء إلى المفاهيم الحصرية للهوية، والتي يتم استخدامها لغرض الاستيلاء على السلطة السياسية.

Humanities, (London: Spring Journals, vol. 6, no. 6, June 2018), pp. 315-316.

[1] Patrick A. Mello: "New and Old Wars"., in Paul I. Joseph (ed): **The SAGE Encyclopaedia of War: Social Science Perspectives,** (California: Sage publications, September 2014), pp. 2- 3
https://ssrn.com/abstract=2609876/ accessed 18/ 08/ 2023.

وبالنسبة للسمة الرابعة المميزة للحروب الجديدة، فهي تتعلق بأسلوب الحرب، حيث تُظهر الحروب الجديدة زيادة في العنف الموجه ضد المدنيين، بما في ذلك الوحشية الصريحة في إدارة الحرب. نظرًا لأن الأطراف المتحاربة في الحروب الجديدة تتقاتل من أجل دوافع اقتصادية في المقام الأول، فإنها تبدو أقل اهتمامًا بالسكان المحليين. ففي ليبيريا على سبيل المثال، فقد 250 ألف شخص أرواحهم في الحرب الأهلية بالبلاد بين عامي 1990 و2004. وفي سيراليون، أودت الحرب الأهلية بحياة نحو 200 ألف قتيل بين عامي 1991 و2001. [1] علاوة على ذلك، فإن الممارسات الإجرامية مثل أخذ الرهائن أو الابتزاز أو الإتجار بالبشر تنطوي بالفعل على عنف، مما يقلل من الموانع. وفي ذات السياق، انتشرت ظاهرة تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة في إطار الحروب الجديدة، لأنهم يعتبرون "أكثر فعالية من حيث التكلفة" وأسهل في تجنيدهم من القوات النظامية، كما يمكن أيضًا إبقائهم تحت السيطرة بأقل جهد. ومن الأمثلة على ذلك قيام جيش الرب للمقاومة بتجنيد العديد من أطفال شمال أوغندا في صفوفه .[2]

وفي عام 1999، نشرت كلدور دراسة بعنوان "الحروب الجديدة والقديمة: العنف المنظم في عصر العولمة" في محاولة لمواصلة تحفيز النقاش العام بشأن مفهوم وسمات الحرب المعاصرة وسبل إنفاذ القانون الدولي في إطارها. وهنا حاولت كلدور في عرضها لمفهوم الحروب الجديدة تغيير الطريقة التي استجابت بها النخبة السياسية والأمم المتحدة للحرب ولكنها سعت أيضًا إلى إشراك الجمهور الأوسع في خطاب حول مسؤوليات الدولة والمجتمع وشرعية استخدام العنف لحل المشاكل السياسية.[3] وهنا جادلت ماري بأن تآكل احتكار الدولة لاستخدام القوة في الحروب الجديدة له آثار على فعالية القانون الدولي. ذلك أن القانون الدولي يرتكز على مفهوم ويستفليا عن الدول القومية ذات السيادة التي تعترف ببعضها البعض باعتبارها الجهات الفاعلة الأساسية

[1] Nnuriam Paul Chigozie: **op.cit.,** p. 318.
[2] **Idem**
[3] Melinda Rankin: **The political life of Mary Kaldor,** (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2017), p. 10.

في السياسة الدولية. ففي الحروب بين الدول يتعرف الأعداء على بعضهم البعض كأعداء "شرعيين". إلا أن الحروب الجديدة بين الدول والجهات الفاعلة من غير الدول غالباً ما يتعذر في إطارها فرض الالتزام بقواعد القانون الدولي على الفاعلين من غير الدول، لا سيما فيما يتصل باحترام حقوق الإنسان وغيرها من الضوابط المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية. الأمر الذي يجعل هذه الحروب شديدة الخطورة ويستوجب البحث عن آليات جديدة لإلزام الفاعلين من غير الدول بالقواعد القانونية الدولية المتعارف عليها في هذا الشأن.[1]

المطلب الثاني: مقدمات وأطراف الصراع في السودان

لقد شهد مطلع شهر أبريل من عام 2023 الكثير من الأحداث التي بدت بمثابة مقدمات للصراع الذي تصاعدت وتيرته وتزايدت حدته، الأمر الذي أدى إلى دخول أطراف أخرى في هذه المعادلة الصراعية في ظل تعقد وتشابك المشهد السياسي السوداني. ولذا يصبح التعرف على مقدمات وأطراف الصراع أمراً من الأهمية بمكان، وذلك على النحو التالي:

أولاً: مقدمات الصراع في السودان

إن المتأمل لتحركات مختلف الأطراف الفاعلة على الساحة السودانية خلال الفترة السابقة لتفجر الصراع يدرك دونما عناء أن ثمة تصعيد لوتيرة الأحداث دخل بموجبه كل من عبد الفتاح البرهان قائد القوات المسلحة السودانية، ومحمد حمدان دقلو (حميدتي) قائد قوات الدعم السريع، فيما يشبه "المباراة الصفرية" التي يبتغي من وراءها كل طرف الحصول على كافة المكاسب السياسية والاقتصادية على حساب الطرف الآخر. وفيما يلي أبرز مقدمات الصراع التي تم رصدها قبل تفجر الصراع فعليًا على أرض الواقع انطلاقاً من العاصمة السودانية الخرطوم.

1- تحركات عسكرية لقوات الدعم السريع في الخرطوم

تداولت وسائل الإعلام السودانية أخباراً بشأن قيام قوات الدعم السريع بنقل بعض المركبات من مناطق حدودية إلى العاصمة، حيث تم نقل بعض المركبات التابعة إلى

[1] Patrick A. Mello: **op.cit.,** p. 2

قوات الدعم السريع من محلية الزرق على الحدود الليبية وكانت في طريقها إلى الخرطوم في 11 أبريل عام 2023، وذلك في محاولة من قوات الدعم السريع لنشر قواتها بالقرب من المدينة. ولعل هذا ما بررته قوات الدعم السريع على لسان أحد المسئولين في الحركة أن حميدتي قرر نقل معدات حربية من شمال دارفور إلى الخرطوم تحسبًا لأية ظروف طارئة.[1]

2- ردود فعل القوات المسلحة السودانية إزاء تحركات الدعم السريع في العاصمة

قبل تفجر الصراع بأيام قليلة، بدت هناك تحركات غير معتادة من جانب كلا الطرفين استعداداً للحرب، ففي 13 أبريل 2023، لاحظت القوات المسلحة السودانية عمليات إعادة انتشار غير منسقة لوحدات الدعم السريع تجاه بعض المباني الحيوية في الخرطوم وأجزاء أخرى من البلاد، وانتشرت قوات الدعم السريع بالقرب من العاصمة وقاعدة مروي الجوية. ولعل هذا ما اعتبره الجيش السوداني بمثابة خطوة غير قانونية محفوفة بالمخاطر، لما قد تؤدي إليه من مواجهات بين الجيش وقوات الدعم السريع. وعلى الجانب الآخر، تمركزت دبابات تابعة للجيش السوداني في الخرطوم وشيدت سورًا خرسانيًا في المنطقة المحيطة بمقر وزارة الدفاع.[2]

3- تدهور أمني واضطرابات داخلية في دارفور

شهدت دارفور تصاعداً في أعمال العنف خلال الأيام الثلاثة السابقة لتفجر الصراع في السودان، حيث هاجم مسلحون عدداً من المناطق، الأمر الذي أسفر عن مقتل عدد من السكان وتشريد آخرين. ولعل هذا ما دفع ولاية غرب دارفور إلى إعلان حالة

---

[1] الحارث الحباشنة: **البرهان وحميدتي: هل يمكن للخلافات بين الجانبين في السودان أن تتطور إلى مواجهة مسلحة؟**"، 11 أبريل 2023
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-65228465/ accessed 26/ 08/ 2023/

[2] The Economist: **Sudan is sliding towards civil war,**
https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2023/04/20/sudan-is-sliding-towards-civil-war/ accessed 28/ 05/ 2023.

الطوارئ لمدة شهر، كما أعلن خميس عبد الله أبكر حاكم الولاية فرض حظر التجوال المسائي لمدة أسبوعين. ليس هذا فحسب، بل إن حالة التدهور والانفلات الأمني امتدت لتطال عناصر من الجيش السوداني وكذا من قوات الدعم السريع. وفي تعليقه على حوادث مقتل العسكريين في دارفور، أعلن حميدتي أن هذا يعد دليلاً على الفوضى التي تستوجب تدخلاً حاسماً من الأجهزة المختصة لحماية المواطنين في الإقليم.[1]

خريطة رقم (1): إقليم دارفور

المصدر: محمد منصور: **الارتدادات المسلحة: إقليم دارفور وخيارات ما بعد مواجهات العاصمة**، المرصد المصري، متاح على الرابط التالي: https://marsad.ecss.com.eg/76964/

ثانياً: أطراف الصراع في السودان

بدأ الصراع في السودان كمواجهة عسكرية بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية في العاصمة السودانية الخرطوم. وبمرور الوقت، توسع القتال إلى ما هو أبعد من الخرطوم واجتذب جهات فاعلة إضافية، بما في ذلك الجماعات المتمردة والميليشيات القبلية سواء المدعومة من أي من الطرفين أو التي تسعى إلى تحقيق

[1] الحارث الحباشنة: **م س ذ.**

أهداف خاصة ولديها أجندات مستقلة تعمل لصالحها. وفيما يلي عرض لأبرز الأطراف التي يمكن رصدها، والتي ظهرت بوضوح على مسرح الأحداث في المشهد السوداني منذ تفجر الصراع في السودان.

1- القوات المسلحة السودانية

يتمثل الطرف الرئيسي في الصراع الدائر في السودان منذ منتصف إبريل من عام 2023 في القوات المسلحة السودانية، والتي تشمل القوات الجوية والجيش والبحرية. ويتولى الفريق أول عبد الفتاح البرهان قيادتها بوصفه القائد العام للقوات المسلحة السودانية. ويأتي الجيش السوداني في المرتبة الـ 47 عالمياً وفقاً لإحصاءات عام 2021.[1] وجدير بالذكر أن القوات المسلحة السودانية تضم أكثر من 200 ألف شخص، وتتمتع بميزة نسبية على قوات الدعم السريع، وذلك نظرا لامتلاكها قوة جوية وأسلحة ثقيلة ودبابات وناقلات جنود مدرعة. ومن جهة أخرى، تنخرط القوات المسلحة السودانية في العديد من المصالح التجارية، بما في ذلك إنتاج المنتجات الزراعية والأسلحة والذخيرة على نطاق واسع، فضلاً عن الأعمال المصرفية.[2]

2- قوات الدعم السريع

قوات الدعم السريع هي قوة شبه عسكرية يقودها الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي). ولقد تطورت هذه القوات من ميليشيا إثنية ذات أغلبية عربية بارزة في مناطق دارفور وكردفان.[3] وفي السابق، كانت قوات الدعم السريع هي المجموعة العسكرية المخصصة تحت رعاية حكومة السودان والتي تخوض الحرب في دارفور

[1] نورهان سعد أحمد: **م س ذ**، ص 18.

[2] ACAPS Thematic report: **Sudan North Kordofan: pre-crisis and current situation**, 10 October 2023, p. 4, available at: https://www.acaps.org/fileadmin/Data_Product/Main_media/20231010_ACAPS_Thematic_report_Sudan_North_Kordofan_pre-crisis_and_current_situation.pdf, accessed 22/ 10/ 2023.

[3] **Idem**.

تحت مسمى ميليشيا "الجنجويد"[1]. وجدير بالذكر أن قوات الدعم السريع قد نشأت بدعم مباشر من النظام السوداني السابق برئاسة البشير، ففي أعقاب التمرد الذي اندلع في دارفور عام 2003، ارتأى البشير أن ينأى بنفسه وبالجيش عن الدخول في الصراع ضد المتمردين، واعتمد على قوات الجنجويد المتمركزة في دارفور، والتي نجحت إلى حد بعيد في مواجهة المتمردين في دارفور. وفي عام 2013، تحولت الجنجويد إلى قوات الدعم السريع، والتي تم الاعتراف بها رسمياً من جانب البشير، وأصبحت لها مواردها المالية المستقلة، إلى أن تضخمت وأصبحت بمثابة دولة داخل الدولة في السودان.[2]وحتى يوليو 2023، قدر عدد أفراد قوات الدعم السريع بحوالي 100 ألف عضو. ولقد تمكنت قوات الدعم السريع من السيطرة على عدد من المعسكرات الهامة يقدر عددها بنحو 11 معسكر رئيسي داخل العاصمة السودانية، إلى جانب سبعة معسكرات تنتشر في دارفور وبعض الولايات الأخرى. ولقد ساهمت ظروف نشأة قوات الدعم السريع وطبيعة المهام التي أوكلت لها من قبل في تزويد أفراد قواتها بخبرات قتالية لاسيما في حرب المدن (أو حرب العصابات كما يطلق عليها أحياناً). وبالنسبة لتمويل قوات الدعم السريع، فإنه يعتمد اعتماداً كبيراً على الذهب، حيث يسيطر

[1] تأسست ميليشيا الجنجويد استجابة من نظام الإنقاذ بقيادة الرئيس السابق عمر البشير لإعلان التمرد المسلح في دارفور عام 2003، فعملت على تنظيم صفوفها في مواجهة المتمردين، وذلك بتمويل من نظام البشير، وبدعوى حماية ثرواتها وأمنها. وفي عام 2007، انشقت جماعة من الجنجويد بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي) احتجاجًا على عدم حصولها على الأموال من نظام البشير، حتى تعهد الأخير بصرف الأموال المستحقة بأثر رجعي واعتبر دقلو زعيما لميليشيا الجنجويد، وقام بتسليحه والسماح له بإعطاء الرتب العسكرية لقواته. وفي عام 2013، تمت إعادة هيكلة ميليشيا الجنجويد بواسطة جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني بقيادة حميدتي، وذلك باعتبارها قوة نظامية منفصلة تتبع الرئيس البشير مباشرة، وسميت قوات الدعم السريع وتوسع نشاطها ليتعدى ولايات دارفور إلى كل ولايات السودان.

[2] Nesrine Malik: The seeds of Sudan's collapse were sown decades ago, **The Guardian,** 23 April 2023, available at: https://www.theguardian.com/commentisfree/2023/apr/23/sudan-conflict-power-struggle-darfur-genocide, accessed 12/ 05/ 2023.

حميدتي على عدد من مناجم الذهب، كما تعتبر شركة الجنيد بمثابة الذراع الاستثمارية لقوات الدعم السريع.[1] وجدير بالذكر أن السودان تحتل المركز الثالث عشر عالمياً في إنتاج الذهب، كما تحتل المركز الثالث أفريقيا بعد غانا وجنوب أفريقيا، وخلال عام 2022، بلغت صادراتها من الذهب نحو 2.5 مليار دولار، أي ما يعادل 45% من الصادرات الوطنية للسودان في ذات العام.وتتركز مناجم الذهب في مناطق الشمال الشرقي والوسط وكذا في دارفور.[2]

3- الأطراف الأخرى

أ. الحركة الشعبية لتحرير السودان- قطاع الشمال/ فصيل الحلو

مع تطور الصراع وتمدده في السودان، بدأت كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع حملة تعبئة وطنية لتجنيد قوات جديدة، وسط تقارير عن انشقاق بعض الجنود من الجيش النظامي وانضمامهم إلى قوات الدعم السريع في إقليم دارفور، والعكس. ولقد بدا بوضوح وجود طرف داعم ومساند لقوات الدعم السريع وهو فصيل الحلو التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان- قطاع الشمال[3]، والذي أعلن أنه انخرط

[1] نورهان سعد أحمد: ص ص 18- 20.

[2] Yara Rizk: Sudan: Why gold and war don't mix, **The Africa Report**, 3 May 2023, available at: https://www.theafricareport.com/305750/sudan-why-gold-and-war-dont-mix/ accessed 18/ 06/ 2023.

[3] تكونت «الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال» بادئ الأمر من سودانيين اختاروا الانحياز إلى جنوب السودان في الحرب الأهلية، والتي كان يقودها الدكتور جون جرنج John Garang، وبعد انفصال جنوب السودان وتكوين دولته المستقلة عام 2011، احتفظتالحركة بالاسم ذاته، وأضافت له صفة «الشمال»، ثم خاضت حروباً ضد حكومة الرئيس السابق عمر البشير في منطقتي جبال النوبة والنيل الأزرق، وكان يقودها عبد العزيز آدم الحلو، وينوب عنه مالك عقار، وفي الأمانة العامة كان يجلس ياسر سعيد عرمان. وفي عام 2017، انقسمت «الحركة الشعبية – الشمال» رأسياً إلى جناحين، ترأس أحدهما عبد العزيز آدم الحلو، وتركز ثقله العسكري والسياسي في جبال النوبة بكردفان، فيما ترأس الجناح الثاني مالك عقار، وتركز ثقله في منطقة النيل الأزرق. لكن لاحقاً وقعت مجموعة عقار «اتفاق سلام جوبا» مع الحكومة

في الصراع بسبب الانفلات الأمني الذي سببه الصراع، وكذا لحماية المدنيين. وبالفعل فقد تمكن فصيل الحلو من السيطرة على مناطق كبيرة في جنوب كردفان والنيل الأزرق.[1]

ب. مليشيات الكبابيش

تعتبر ميليشياتالكبابيشضمن الأطراف الفاعلة في الصراع، وهي مجموعة من البدو الرحل من رعاة الإبل العرب الذين يسكنون شمال كردفان، والذين حملوا السلاحلحماية المدنيين ضد هجمات قوات الدعم السريع – خاصةً بالقرب من المناطق الواقعة على طول الطريق بين أم درمان وبارا. وفي 22 يوليو 2023، اشتبك أفراد ميليشيا الكبابيش مع قوات الدعم السريع بالقرب من رهيد النوبة في شمال كردفان، كما انضمت ميليشيات قبلية عربية أخرى من مجتمعات دار حامدوجومة إلى الصراع ضد قوات الدعم السريع في سعيها لدرء نفوذ وامتداد هذه القوات في ولاية شمال كردفان.[2]وبعد الاشتباكات، قامت مليشيات الكبابيش مع مليشيات دار حامد وجومة، بإغلاق طريق بارا – أم درمان في منطقة رهيد النوبة، وهو طريق تهريب البضائع المنهوبة من

الانتقالية، والذي حصل عقار بموجبه على عضوية مجلس السيادة الانتقالي، فيما شغل نائبه عرمان منصب مستشار سياسي لرئيس الوزراء الانتقالي عبد الله حمدوك.ونشبت الأزمة بين الجناحين على خلفية الإجراءات التي تم اتخاذها في 25 أكتوبرعام 2021، حيث تمحل حكومة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، وعزل أعضاء مجلس السيادة المدنيين، فيما تم الإبقاء على قادة الحركات المسلحة؛ ومن بينهم مالك عقار، إلى جانب العسكريين في مناصبهم بالمجلس. لمزيد حول الحركة ومواقف الفصائل المختلفة انظر:

– أحمد يونس: «**الحركة الشعبية لتحرير السودان» تنقسم إلى حركتين**، 18 أغسطس 2022، https://rb.gy/kwp8d5

[1]Ali Mahmoud Ali: Sudan: Heightened Violence in Kordofan Region as More Militia Groups Step Into the Conflict, **ACLED Report,** 11 August 2023, Available at: https://acleddata.com/2023/08/11/sudan-situation-update-august-2023-heightened-violence-in-kordofan-region-as-more-militia-groups-step-into-the-conflict// accessed 26/ 08/ 2023.

[2] ACAPS Thematic report, **op.cit.,** p. 4.

الخرطوم وكذا طريق نقل التعزيزات من دارفور وكردفان إلى العاصمة. ولقد أثارت هذه الخطوة قتالاً جديداً مع قوات الدعم السريع، التي أفادت التقارير أنها فقدت 10 مركبات عسكرية لصالح الكبابيش.وفي هذا الإطار، كثف فصيل الحلو التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال هجماته ضد القوات المسلحة السودانية في جنوب كردفان، بينما كثفت ميليشيات الكبابيش القتال ضد قوات الدعم السريع في شمال كردفان.[1]

ج. بعض الحركات المسلحة في دارفور (حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان)

في تطور لافت للأحداث في السودان، أعلنت بعض الحركات المسلحة في دارفور خروجها عن الحياد وانحيازها الواضح لقوات الجيش السوداني. ولعل من أبرز تلك الحركات حركة العدل والمساواة[2] بزعامة وزير المالية جبريل إبراهيم، وحركة تحرير السودان[3] بزعامة مني أركو مناوي حاكم إقليم دارفور[1]، الذين أعلنوا المشاركة إلى

---

[1] Ali Mahmoud Ali: **op.cit,** p. 2**.**

[2] تأسست حركة العدل والمساواة في دارفور عام 2001 من عدد من أبناء قبيلة الزغاوة، وبدأت نشاطها العسكري في فبراير عام 2003 إلى جانب حركة تحرير السودان. وبدءاً من مارس مارس 2004، شهدت الحركة العديد من الانشقاقات في صفوفها، من بينها الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية بقيادة جبريل عبد الكريم باري وخليل عبد الله، وحركة العدل والمساواة – القيادة الميدانية، وحركة العدل والمساواة جناح السلام.

[3] تأسست الحركة في البداية تحت مسمى "جبهة تحرير دارفور"، وكانت عضويتها قاصرة على بعض أبناء قبيلة الفور. وفي مارس عام 2003، تم تغيير اسم الحركة لتأخذ اسمها الحالي "حركة تحرير السودان" برئاسة عبد الواحد نور، وأصبحت أكثر انفتاحاً على القبائل الأخرى، بحيث باتت تضم أبناء من الفور والزغاوةوالمساليت. وفي 28 أكتوبر عام 2005 انقلب الأمين العام للحركة مني أركو مناوي على الرئيس عبد الواحد نور وانقسمت الحركة إلى فصيلين، وتتالت الانشقاقات في صفوف الحركة وانقسمت إلى عدة فصائل من بينها حركة تحرير السودان (مجموعة الـ19)، وحركة تحرير السودان الموحدة بزعامة القائد أحمد عبد الشافي، وحركة جيش تحرير السودان برئاسة خميس أبو بكر.

جانب الجيش السوداني في العمليات العسكرية، وذلك في بيان مشترك صدر يوم الخميس الموافق 16 نوفمبر 2023، أعقبه مؤتمر صحفي مشترك بين إبراهيم ومناوي في بورتسودان الواقعة شرق البلاد، أعلنوا خلاله مساندتهم للقوت المسلحة السودانية مبررين ذلك بحجة عدم السماح بأن تكون دارفور بوابة لتفكيك السودان. جاء ذلك على خلفية تمكن قوات الدعم السريع من السيطرة على عدد من المواقع الهامة في الولايات الخمس لإقليم دارفور، الأمر الذي دفع زعماء الحركات سالفة الذكر إلى إعلان انحيازهما للجيش السوداني، وذلك خوفاً على نفوذهما في إقليم دارفور، بعد أن سيطرت قوات الدعم السريع على 80% منه، وحاصرت مدينة الفاشر عاصمة شمال دارفور.[2] وجدير بالذكر أن فصائل من الحركتين في دارفور قد أعلنت انضمامها للقتال إلى جانب قوات الدعم السريع، وذلك بحجة العمل على تحقيق الأمن واستعادة الاستقرار في إقليم دارفور وحماية المواطنين في المنطقة، ولعل هذا ما يعد مؤشراً لوجود بوادر انقسام داخل صفوف الحركتين.[3]

المطلب الثالث: تطورات الصراع في السودان

شهد مسرح الأحداث في السودان تطورات متلاحقة منذ منتصف شهر أبريل عام 2023، قامت خلالها كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع بتصعيد الهجمات تجاه بعضهم البعض، الأمر الذي أسفر عن وقوع الكثير من الضحايا من

---

[1] لمزيد حول الحركات المسلحة في إقليم دارفورودورها في الصراع الدائر في السودان، أنظر:

د. أميرة محمد عبد الحليم: **الحركات المسلحة والصراع في السودان**، متاح على الرابط التالي:
https://acpss.ahram.org.eg/News/18879.aspx/ accessed 16/ 11/ 2023.

[2] عبير مجدي: **تأثير انضمام حركات دارفور إلى الجيش على مسار الأزمة السودانية**، 23/ 11/ 2023، متاح على الرابط التالي:
https://rcssegypt.com/15884/ accessed 23/ 11/ 2023

[3] سكاي نيوز عربية: دارفور.. حركات مسلحة تنضم للدعم السريع وقادتها يؤيدون الجيش، 16 نوفمبر 2023، متاح على الرابط التالي:
https://rb.gy/9kcqgy/ accessed 16/ 11/ 2023.

المدنيين، فضلاً عن الكثير من الخسائر في البنية التحتية السودانية. وفيما يلي عرض لأبرز تطورات الصراع خلال الأيام الأولى من بدء المواجهة العسكرية بين الجانبين.

أولاً: تطورات الصراع قبل إقالة حميدتي من مجلس السيادة

1- إعلان قوات الدعم السريع السيطرة على القصر الرئاسي وتصعيد المواجهات في الخرطوم

لم تتمكن التقارير الدولية من تحديد أي من الجانبين الذي بدأ بإطلاق النار على الطرف الآخر، ولكن في صباح يوم 15 أبريل عام 2023، اشتد القتال بين الجانبين، حيث توجهت قوات الدعم السريع مستهدفة سلاح الطيران بوصفه أحد عناصر التفوق النسبي للجيش السوداني، وهاجمت كل من مطار الخرطوم، وقاعدة الأبيض الجوية في شمال كردفان، وقاعدة مروي الجوية في شمال السودان. وفي ذات اليوم، أصدرت قوات الدعم السريع بيانًا يدعي السيطرة على القصر الرئاسي ومطار الخرطوم الدولي، من بين مواقع رئيسية أخرى، كما أعلن السيطرة على التلفزيون السوداني.[1]

ومن جهتها هاجمت القوات التابعة للجيش السوداني مواقع سكنية أكدت تقارير مخابراتية تمركز بعض قوات الدعم السريع فيها. ولعل هذا ما أسفر عن حالة من الفوضى راح ضحيتها المئات من المدنيين الأبرياء نتيجة تبادل إطلاق النار بين الجانبين.

وفي السياق ذاته، اتهم الفريق أول عبد الفتاح البرهان، القائد الفعلي للسودان وقائد القوات المسلحة السودانية، قوات الدعم السريع بتنفيذ انقلاب عسكري ضده، غير أنه أعرب عن استعداده للتفاوض مع قوات الدعم السريع. ومن جانبه دعا محمد حمدان دقلو، زعيم قوات الدعم السريع، المجتمع الدولي إلى التدخل،متهماً القوات المسلحة السودانية بقصف المدنيين.[2]

---

[1]OCHA: **Sudan Situation Report**, 17 April 2023, available at: https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-situation-report-17-april-2023/ accessed 09/ 05/ 2023.

[2]**Idem.**

2- انتقال الصراع من الخرطوم إلى مختلف ولايات السودان

بالرغم من أن الصراع انطلق من الخرطوم -لأول مرة في تاريخ السودان- إلا أنه سرعان ما انتشر في مختلف الولايات شرقاً وغرباً ليشمل القضارف ودارفور وأم درمان وغيرها، وخلال يومين فقط من بداية الصراع، اندلعت اشتباكات بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية في ولايات كسلا والخرطوم وشمال دارفور وشمال كردفان وجنوب دارفور، وامتدت الأعمال العدائية لتطال ما يقرب من نصف عدد ولايات السودان الذي يقدر بـ 16 ولاية. وفي 17 أبريل، واصلت قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية القتال للسيطرة على مطار الخرطوم الدولي. وفي ذات اليوم، أفاد الجيش السوداني باستعادة السيطرة على القصر الرئاسي.[1]

أما بخصوص الإعلام السوداني، فحتى يوم 18 أبريل، كانت المحطة الإذاعية المملوكة للدولة لا تزال خارج البث، بينما كانت المحطة التلفزيونية المملوكة للدولة تبث بعض الأغاني الوطنية ولقطات انتصارات الجيش، كما بثت بيان الانشقاق عن الجيش الذي ألقاه المتحدث باسم قوات الدعم السريع.[2]

3- محاولات التهدئة ووقف إطلاق النار

أدى تصعيد القتال بين الجانبين إلى غلق المستشفيات وغلق الطرق، الأمر الذي أسفر عن حالة من الشلل التام في تحركات المواطنين لا سيما في العاصمة الخرطوم. ليس هذا فحسب، بل تعرضت الكثير من المستشفيات لهجمات صاروخية مباشرة من كلا الجانبين، كما تم الهجوم على طائرة تابعة للأمم المتحدة. وفي ظل غلق المطارات، أصبحت الوساطة من جانب دول الجوار أمرًا من الصعوبة بمكان. وبعد تدخل أمريكي، تم الإعلان عن الالتزام بوقف إطلاق النار لمدة 24 ساعة اعتبارًا من يوم 18 أبريل، وذلك للسماح بمرور آمن للمدنيين والمساعدات الإنسانية. وبعد ساعات نفي

[1]ACAPS: **Sudan conflict**: briefing note, 19 April 2023, available at: https://reliefweb.int/report/sudan/acaps-briefing-note-sudan-conflict-19-april-2023/ accessed 12/ 05/ 2023.

[2]**Idem.**

الجيش السوداني عبر صفحته على تويتر الالتزام بوقف إطلاق النار. وبالمثل فقد رفضت قوات الدعم السريع وقف إطلاق النار. وأكدت بعض التقارير الدولية أن محصلة الخسائر يوم 17 أبريل قدرت بنحو 180 قتيل وما يزيد عن 1800 جريح.[1] وفي منتصف الأسبوع الثاني من القتال، أعلنت وزارة الصحة أن حجم الخسائر البشرية تقدر بما لا يقل عن 528 قتيلًا و4599 جريحًا، لكن هذه الإحصاءات ليست دقيقة بالقدر الكافي، حيث يرجح أن تكون الأعداد الفعلية أكثر من ذلك.[2]

ولقد تدخلت العديد من الأطراف والقوى الدولية والإقليمية من أجل تهدئة الأوضاع في السودان ووقف إطلاق النار، وبالفعل أسفرت جهود الوساطة التي تمت برعاية كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والإيجاد، وكذا جهود المجموعة الرباعية الدولية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة عن الوصول إلى قرار بوقف إطلاق النار لمدة 72 ساعة في أواخر شهر أبريل. وحتى نهاية شهر أبريل الذي تفجر فيه الصراع فشلت أربع محاولات لوقف إطلاق النار نتيجة اختراق الهدنة من جانب الطرفين المتحاربين.[3]

وفي 20 مايو 2023، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية توصل طرفي الصراع إلى اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار لمدة سبعة أيام، وذلك بداية من يوم 22 من ذات الشهر. ورغم ذلك، استمرت الاشتباكات بين الجانبين طوال يوم 23 مايو، واستمرت الغارات الجوية والاشتباكات في الخرطوم حتى بعد دخول الاتفاق إلى حيز التنفيذ الفعلي، بالرغم من قيام كلا الطرفين بالتوقيع على الهدنة.[4]

---

[1] **Idem**

[2] الجزيرة: **استمرار القتال في السودان مع إعلان تمديد الهدنة 3 أيام**، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/hsJKY/ accessed 12/ 05/ 2023.

[3] **المرجع السابق**

[4] سي ان ان العربية: **السعودية وأمريكا توضحان أهمية اتفاق وقف إطلاق النار**، متاح على الرابط التالي:

ثانياً: تطورات الصراع بعد إقالة حميدتي من مجلس السيادة

1- إقالة حميدتي واستمرار التصعيد

في خطوة اعتبرها المحللون تصعيدية، أعلن الفريق أول عبد الفتاح البرهان في 22 مايو 2023 إقالة الفريق محمد حمدان دقلو قائد قوات الدعم السريع من منصبه كنائب لرئيس مجلس السيادة الانتقالي، وكلف مالك عقار عضو المجلس وقائد "الحركة الشعبية لتحرير السودان- قطاع الشمال" بالقيام بمهام نائب رئيس المجلس خلفاً لحميدتي. ولعل لاختيار مالك عقار خلفاً لحميدتي ما يبرره، فمن جهة أراد البرهان تجنب انحياز الحركات المسلحة إلى جانب قوات الدعم السريع، وذلك من خلال اختيار عقار بوصفه قائدا لواحدة من هذه الحركات. ومن جهة ثانية، أراد البرهان استثمار علاقات عقار الداخلية والإقليمية من أجل حشد موقف دبلوماسي إقليمي داعم للجيش السوداني. ومن جهة ثالثة، فإن تعيين مالك عقار يعد بمثابة خطوة من جانب البرهان من أجل إعادة هيكلة المؤسسات السياسية من خلال إحاطة نفسه بعدد من الموالين له وتصعيدهم على قمة المؤسسات السياسية في الدولة. وليس أدل على ذلك من سلسلة التعيينات التي أقرها البرهان خلال ذات الفترة.[1]

وبتأمل انعكاسات قرار إقالة حميدتي، يمكن القول إن هذا القرار يزيد من صعوبة الوصول إلى تسوية سياسية للصراع، بل على العكس فقد زاد من تمسك كل طرف بفكرة الحسم العسكري في إطار "المباراة الصفرية" بينهما. ولعل هذا ما يضيف المزيد من التعقيد على الصراع الدائر في السودان ويجعل من إمكانية عودة المشهد السياسي في السودان لما كان عليه قبل تفجر الصراع في 15 أبريل مسألة شبه مستحيلة.

---

https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/05/24/saudi-arabia-and-america-explain-the-importance-of-the-cease-fire-agreement-in-sudan/ accessed 25/ 06/ 2023.

[1] تقديرات المستقبل: "**استمرارالتصعيد: دلالات قرار البرهان بإقالة حميدتي من مجلس السيادة السوداني**"، (أبو ظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 1819، 22 مايو 2023)، ص 1

2- إطلاق حملات لتجنيد الشباب واحتدام القتال على جبهات متعددة

كانت العاصمة الخرطوم مسرحاً لقتال عنيف منذ بداية الصراع الذي تصاعد وامتدت آثاره إلى مختلف الولايات السودانية. وبعد فترة طويلة من القتال وخسائر كبيرة في صفوف الجانبين، شرعت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في حملات تجنيد تستهدف المدنيين. وقامت قوات الدعم السريع بمبادرة لتجنيد الشباب من أحياء مايو وسوبا في الخرطوم، ومنح مكافآت مالية للمجندين المحتملين. علاوة على ذلك، أعلنت العديد من الإدارات الأهلية – المؤسسات التقليدية التي تنظم الحكم بين المجتمعات – بما في ذلك الرزيقات والسلامات والفلاتة، عن دعمها لقوات الدعم السريع في وسط دارفور. وبالمثل، فقد تعهد زعماء محليون آخرون من جنوب دارفور بالولاء لقوات الدعم السريع، وطلبوا من أعضائهم الانضمام إلى القتال ضد القوات المسلحة السودانية.ومن جانبها، حشدت القوات المسلحة السودانية الدعم من جماعة أنصار السنة المحمدية الإسلامية، وكل منجماعةالرشايدة وعشيرة هادنداوا (من جماعة البجاالإثنية)، الذين أعلنوا دعمهم للقوات المسلحة السودانية، كما أعلنوا أنهم سيرسلون آلاف المتطوعين للانضمام إلى الجيش. وكذلك فقد أفادت التقارير أن دعوة الفريق البرهان للمواطنين للانضمام إلى صفوف الجيش في 27 يونيو 2023 قد أثارت استجابة كبيرة من آلاف المتطوعين في ولايات مختلفة، بما في ذلك الجزيرة والقضارف ونهر النيل والولايات الشمالية.[1]

ولقد كان لهذا الحشد الجماهيري السالف بيانه أبلغ الأثر في تصعيد الصراع من الجانبين، ففي يوليو 2023، وبعد مواجهة عدة انتكاسات في يونيو، تمكنت القوات المسلحة السودانية من استعادة السيطرة على جبل أولياء والمنطقة المحيطة بمقر القيادة العامة العسكرية في الخرطوم، بما في ذلك جسر النيل الأزرق وشارع النيل، كما سيطرت على قاعدة الشهيد حمودة لقوات الدعم السريع قرب وادي سيدنا، واستولت على عشرات الدبابات والمدرعات بالإضافة إلى أسلحة وأجهزة اتصالات.وفي تطور

[1] Ali Mahmoud Ali: **op.cit.,** p. 2.

مقلق للأحداث، أفادت التقارير أن قوات الدعم السريع أجبرت مئات المدنيين على إخلاء منازلهم في جنوب الخرطوم، كما قامت بنقل السكان من المنطقة لتحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل في تحويل المنطقة إلى منطقة عمليات عسكرية بالكامل، تم إنشاؤها كنقطة انطلاق لهجمات مستهدفة على قاعدة القوات المدرعة التابعة للقوات المسلحة السودانية في جنوب الخرطوم.وفي دارفور، سيطرت قوات الدعم السريع على مناطق إضافية خلالالنصف الأول من شهر يوليو 2023، الأمر الذي عزز سيطرتها في المنطقة. وفي 16 يوليو، سيطرت قوات الدعم السريع على مدينة كاس الواقعة في جنوب دارفور، وذلك بعد يومين متتاليين من الاشتباكات العنيفة مع القوات المسلحة السودانية، كما سيطرت قوات الدعم السريع على قاعدة اللواء 61 للقوات المسلحة السودانية، وأسرت العشرات من جنود القوات المسلحة السودانية، بما في ذلك القائد، بالإضافة إلى المركبات العسكرية والمدافع ومستودعات الذخيرة.[1]

3- فشل جهود تهدئة الأوضاع وتعثر إمكانية استعادة الاستقرار في السودان

منذ تفجر الصراع في السودان، حاولت العديد من الأطراف الدولية العربية والغربية التدخل من أجل التوصل إلى اتفاق بوقف إطلاق النار. ولقد كانت السمة السائدة في هذا الصراع السوداني قيام أطراف الصراع بخرق الهدن التي تم الاتفاق عليها، وسط اتهامات متبادلة من كل طرف للطرف الآخر بخرق هذه الهدن، حيث بلغت الهدن التي تم اختراقها خلال الشهر الأول من تفجر الصراع (من 16 أبريل حتى 10 مايو) نحو 7 هدن، الأمر الذي يعد مؤشراً لعدم رغبة الطرفين في الدخول في مفاوضات جادة تضع نهاية للحرب.[2] وفي إطار وساطة أمريكية- سعودية، وتحت ضغوط أمريكية بفرض عقوبات على الأفراد المسئولين عن تهديد الاستقرار في السودان من الجانبين، انطلقت المفاوضات في مدينة جدة في 6 مايو 2023، وتم التوقيع على "إعلان جدة"

---

[1] **Idem.**

[2] د. رانيا حسين خفاجة: "تسوية الأزمة السودانية الفرص والتحديات".، في **السياسة الدولية**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ملحق تحولات استراتيجية، العدد 233)، ص 27.

في 11 مايو من ذات العام، وهو إعلان مبادئ تعهد خلاله الطرفان بالالتزام بضمان حماية المدنيين في جميع الأوقات وحماية المرافق الخاصة والعامة، والسماح بالمرور السريع للمساعدات الإنسانية. وبعد جولة ثانية من المفاوضات بين الجيش وقوات الدعم السريع في 20 مايو 2023، أعلنت الدولتان الراعيتان للمفاوضات التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار قصير الأمد لمدة سبعة أيام، ورغم ذلك لم يتم تنفيذ هذا الاتفاق واستمر الطرفان في خرقه. وفي 31 مايو 2023، أعلن الجيش السوداني تعليق مشاركته في محادثات جدة بحجة عدم التزام قوات الدعم السريع بما جاء في إعلان جدة. وفي الأول من يونيو عام 2023، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية فرض عقوبات اقتصادية على أفراد من الجيش وقوات الدعم السريع وبعض الشركات التابعة للجانبين.[1] ولا تزال جهود إحلال السلم في السودان متوقفة بعد أن فشلت المحاولات العديدة لوقف إطلاق النار في الأشهر الستة الماضية في حلحلة الصراع ووضع أطرافه على طريق التسوية. والآن، تتداول الفصائل المتحاربة بشأن إنشاء قوات مراقبة دولية في جدة – على الرغم من أن الحكومة السودانية رفضت هذه الخطة في أغسطس2023.

وخلال الفترة منذ أغسطس حتى أكتوبر 2023، تمكنت قوات الدعم السريع من إحكام قبضتها وفرض سيطرتها على أجزاء كبيرة من غرب السودان، وكذا على مساحات واسعة من ولاية الخرطوم، فضلاً عن الاستيلاء على المزيد من الأراضي في شمال كردفان، بما في ذلك أم روابة، بالإضافة إلى حاميات عسكرية في زالنجي ونيالا. وكما يتضح من الخريطة رقم 2، والتي توضح مناطق السيطرة العسكرية على الأقاليم السودانية لكل من أطراف الصراع في مطلع شهر نوفمبر من عام 2023، تمكنت

[1] د. حسنين توفيق إبراهيم: "**الحرب في السودان: سيناريوهات قاتمة وتداعيات كارثية**"، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يونيو 2023)، ص ص 4– 6، متاح على الرابط التالي:

https://acpss.ahram.org.eg/media/News/2023/6/13/2023-638222699517478662-747.pdf/ accessed 1/ 10/ 2023.

القوات المسلحة السودانية من السيطرة على عدد من المدن، حيث يشير اللون الأحمر إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات المسلحة السودانية، والتي تشمل معظم مناطق وادي النيل والمحافظات والموانئ الشرقية للبلاد، بينما يشير اللون الأصفر إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات الدعم السريع، والتي تتضمن معظم منطقة غرب دارفور ومناطق من العاصمة السودانية (الخرطوم)، وأجزاء من شمال وغرب كردفان. وفي هذا الإطار، تسيطر قوات ميني أركو مناوي على شمال دارفور، في حين تسيطر قوات الفصيل الآخر من جيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور على المنطقة الجبلية الوسطى في دارفور، جبل مرة. أما بالنسبة للحركة الشعبية لتحرير السودان– قطاع الشمال/ فصيل الحلو، فهي تسيطر على أجزاء كبيرة من جبال النوبة وبعض ولاية النيل الأزرق، على طول الحدود الجنوبية للبلاد مع جنوب السودان.

خريطة رقم (2): السيطرة العسكرية على الأقاليم السودانية في نوفمبر 2023

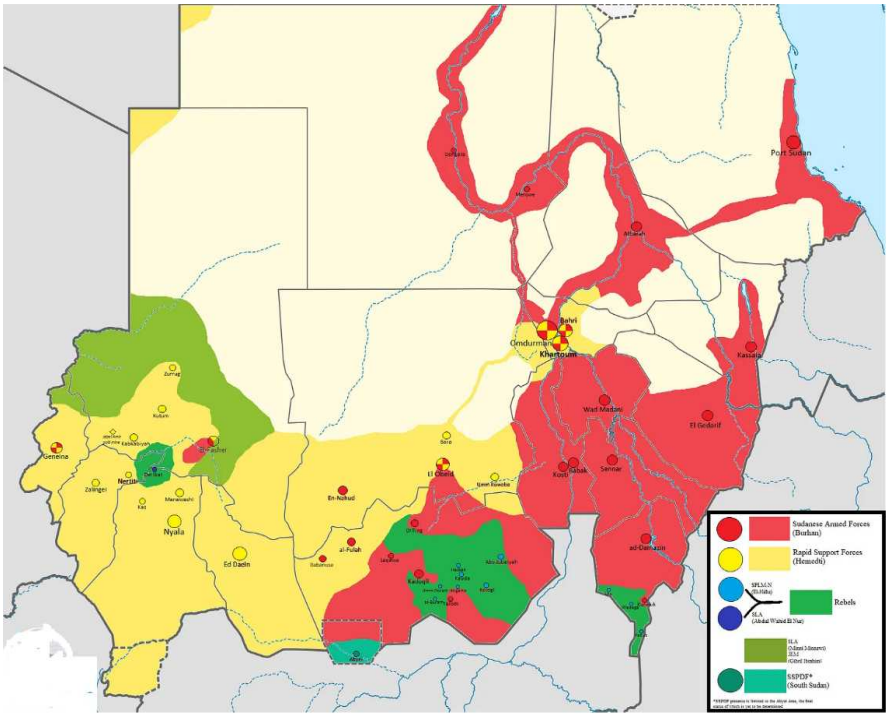

Source: Sudan War Monitor: **Map of the Areas of Control in Sudan**, available at: https://sudanwarmonitor.com/p/map-of-the-areas-of-control-in-sudan/ accessed 2/ 11/ 2023.

ويتضح من خلال التطورات سالفة الذكر حجم المخاطر الجسيمة التي يفرضها استمرار الصراع، وخاصة على السكان المدنيين. ومع اشتداد الأعمال العدائية وتورط المزيد من الجماعات المسلحة، فإنها تؤدي إلى تزايد حدة التفكك السياسي في الدولة من جهة، وتفاقم الانقسامات العميقة داخل المجتمع السوداني من جهة أخرى، بين أولئك الذين يدعمون أو يعارضون الفصائل المختلفة المشاركة في الحرب، فضلاً عن تجنيد الشباب من قبل كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وتشير هذه العوامل مجتمعة إلى أن الأزمة السياسية والإنسانية القائمة في السودانتتجه للمزيد من التفاقم. ومع هطول الأمطار الغزيرة التي دمرت مئات المنازل، فقد أضيفت أبعاداً جديدة للصراع في السودان، الأمر الذي زاد من حدة أزمة عدم الاستقرار هناك. وفي هذا الإطار، فمن الواضح أن السودان قد وضع على مسار قد يكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تصحيحه أو الخروج عنه.

المطلب الرابع: العوامل المسببة للصراع في السودان

إن المتأمل لطبيعة وتطورات الصراع في السودان يدرك أن ثمة عوامل قد ساهمت في تصعيد الأوضاع حتى وصلت إلى مستوى المواجهات العسكرية المباشرة، مخلفة خسائر كبيرة في الأرواح والمنشآت الحيوية والبنية التحتية في الدولة. وجدير بالذكر أن هذه العوامل بعضها يرتبط بطبيعة المرحلة التي تعيشها السودان حالياً وخريطة القوى السياسية المدنية والعسكرية الفاعلة في تحريك مسار الأحداث منذ عام 2019، غير أن جذور الصراع إنما تمتد إلى أبعد من ذلك بكثير، حيث ساهمت بعض السياسات الأمنية التي انتهجتها السودان في مراحل تاريخية سابقة في تعقيد وتشابك التفاعلات داخل المؤسسة العسكرية، الأمر الذي أدى إلى بروز أنماط معينة من التفاعلات داخل المؤسسة العسكرية انعكست بطبيعة الحال على مدركات وتوجهات أفراد المكون العسكري في الفترة الحالية. ولعل هذا ما يستوجب التعرض لأبرز العوامل المسببة للصراع في السودان، وذلك على النحو التالي:

أولاً: العوامل الداخلية المسببة للصراع في السودان:

ساهمت جملة من العوامل الداخلية في تصعيد الأوضاع في السودان حتى وصلت إلى الصراع الذي سرعان ما انتشر عبر مختلف الأقاليم السودانية وتعقدت أطرافه على النحو السالف بيانه. ولعل من أبرز الأسباب الداخلية للصراع ما يلي:

1- الميراث التاريخي والسياسات الأمنية لنظام البشير

يرجع البعض جذور الصراع الحالي في السودان إلى السياسات الأمنية لنظام البشير، والذي عمل على بث الفرقة داخل صفوف المؤسسة العسكرية وتقسيمها إلى مراكز قوى متنافسة مع بعضها البعض، حيث وظف قوات الدعم السريع (ميليشيا الجنجويد سابقًا) أثناء الصراع في دارفور لموازنة نفوذ الجيش، بحيث يضمن عدم تمكن أي من الفصائل العسكرية من الإطاحة به. ولعل ذلك مرده إلى عدم ثقة البشير في الجيش الذي يعتبر أقوى مؤسسة في السودان، والذي قاد الكثير من الانقلابات العسكرية في الماضي. وبالرغم من استعانة البشير بقوات الدعم السريع عام 2019 لمحاولة السيطرة على الانتفاضة التي أطاحت به، إلا أن هذه القوات لم تستمر في الدفاع عن حكمه، وتحالفت مع الجيش للإطاحة به.[1]

ومن ناحية أخرى، فقد تسببت سياسات البشير في تعظيم نفوذ المؤسسة العسكرية، ومع انفصال جنوب السودان عام 2011، خسرت السودان نحو ثلاثة أرباع ثروتها النفطية، والتي أصبحت في حوزة الدولة الوليدة في الجنوب. ومنذ ذلك الحين، انشغل رجال المؤسسة العسكرية –سواء قوات الجيش أو قوات الدعم السريع– بتراكم الثروة من خلال جني أرباح النفط، فضلًا عن السيطرة على بعض الأنشطة التجارية الرئيسية ذات الصلة بإنتاج وتصدير اللحوم، وتهريب الذهب، وغير ذلك من ممارسات زادت من حرص المؤسسة العسكرية والمنتمين لها على الحفاظ على سلطاتهم حتى يتسنى لهم الحفاظ على ثرواتهم ومكتسباتهم الاقتصادية والمادية.[2]

---

[1] International Crisis Group: **"Stopping Sudan's Descent into full- blown civil war",** (Brussels: International Crisis Group, 20 April 2023).

[2] Harry Verhoeven: "The political Economy of Conflict and Energy in Sudan", **Center for Global Energy Policy,** https://www.energypolicy.columbia.edu/qa-the-political-economy-of-conflict-and-energy-in-sudan/

حاصل القول إن نظام البشير قد أنشأ أجهزة دولة موازية تتمتع بنفوذ وقوة كبيرة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، الأمر الذي عزز من فكرة إنشاء ميليشيات يمكنها استغلال التناقضات بين هذه الأجهزة المتنافسة. وبعد سقوط نظام البشير، حرصت الميليشيات المسلحة الموجودة في السودان، وعلى رأسها قوات الدعم السريع، على الاستفادة من حالة الفوضى التي مرت بها السودان في تعزيز مكاسبها، وحرصت على إبقاء ميليشياتها تحت إمرتها، مع اكتسابها شرعية قانونية لا سيما في المناطق التي تسيطر عليها، واستغلت سيطرتها على بعض الأقاليم في التربح من خلال أعمال السلب والنهب للمخازن والمؤن الغذائية التابعة للأمم المتحدة والوكالات الدولية وغير ذلك من أعمال. وفي هذا الإطار تعززت الشبكات الأمنية للميليشيات المسلحة وتحولوا من برنامج لإعادة الدمج والتسريح –كان يفترض بموجبه نقل عناصر من هذه الميليشيات في الجيش والشرطة وأجهزة الأمن حسب قدراتهم وتسريح الباقي وتأهيلهم للانخراط في الحياة المدنية– إلى ما سمي القوات المشتركة لحماية المدنيين. محصلة كل ذلك أنه تم الاعتراف بالميليشيات كقوات حكومية تقوم بتنفيذ مهام الجيش والشرطة والأمن في مناطق مختلفة، بالاشتراك مع عدد محدود من وحدات القوات الحكومية الرسمية، الأمر الذي ساهم في تعزيز سيطرتهم الأمنية على العديد من المدن التي لم يكن بإمكانهم دخولها من قبل.[1]

2– التنافس على السلطة بين أفراد المكون العسكري

يرى الكثير من المحللين أن الخلاف الذي دب بين البرهان وحميدتي إنما يرجع بالأساس إلى التنافس بينهما على السلطة والنفوذ، الأمر الذي دفع كل طرف منهما إلى حشد رجاله من أجل الإطاحة بالطرف الآخر، وذلك بغية الاستئثار بالسلطة والاستحواذ

[1] أسامة أبو بكر: الميليشيات المسلحة ومعضلة التحوّل المدني الديمقراطي في السودان، ص 5 متاح على الرابط التالي:

https://s3.eu-central-1.amazonaws.com/storage.arab-reform.net/ari/2023/07/05091303/2023-07-06-AR-Sudans-Armed-Militias-and-the-Crisis-of-Civil-Democratic-Transition.pdf/ accessed 11/ 11/ 2023

على الثروة. ولعل هذا ما بدا جلياً من خلال بعض القرارات والمواقف التي اتخذها كلا الطرفين خلال الفترة السابقة على الصراع، حيث قام البرهان بالإفراج عن موسى هلال، وهو عم حميدتي الذي ينافسه في قيادة القبائل العربية في دارفور، والذي كان في السجن بتعليمات من الرئيس السوداني السابق عمر البشير. ليس هذا فحسب، بل إن البرهان أصدر أمراً بعدم السماح بسفر أي من أعضاء مجلس السيادة بدون إذن منه، الأمر الذي اعتبره حميدتي بمثابة محاولة لتقزيمه وتقليص نفوذه ومنعه من ممارسة أدوار سياسية في ملفات هامة. ورداً على هذه القرارات، قام حميدتي بالسفر إلى تركيا من دون موافقة البرهان، كما قام بتوقيع اتفاقيات تعاون اقتصادي مع الجانب التركي. ولعل هذا ما أثار حفيظة البرهان كما أثار مخاوفه من تحركات حميدتي ومساعيه لتعزيز سلطاته في الدولة.[1]

3- الخلاف حول بعض بنود الاتفاق الإطاري

يرجع جانب كبير من الخلاف بين البرهان وحميدتي إلى اختلاف الرؤى والتصورات بينهما فيما يتعلق بتطبيق بعض بنود الاتفاق الإطاري. وجدير بالذكر أن هذا الاتفاق الإطاري قد تم توقيعه في الخامس من ديسمبر عام 2022 بين أفراد المكون العسكري في السودان، وعلى رأسهم البرهان وحميدتي، وعدد من القوى المدنية وفي مقدمتها ائتلاف إعلان الحرية والتغيير. ولقد تم توقيع هذا الاتفاق بعد ضغوط إقليمية ودولية من كل من الآلية الثلاثية في السودان (الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمة الإيجاد)، إلى جانب المجموعة الرباعية المكونة من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والسعودية والإمارات. وتضمن الاتفاق أربعة أجزاء رئيسية ضمت المبادئ العامة؛ وقضايا ومهام الانتقال؛ وهياكل السلطة الانتقالية؛ والأجهزة النظامية.[2]

---

[1] الحرة: **جنرالا السودان يتصارعان.. كيف تفجر الخلاف بين البرهان وحميدتي؟** https://shorturl.at/pCDM3/ accessed 1/ 05/ 2023.

[2] عمر عبد الظاهر: **تحديات معقدة: السيناريوهات الثلاثة أمام الاتفاق الإطاري في السودان** https://shorturl.at/cdqyQ/ accessed 12/ 06/ 2023

ولعل من أهم ما نص عليه الاتفاق الإطاري ما يتعلق بـ "إصلاح القطاع الأمني"، وذلك من خلال دمج قوات الدعم السريع بقيادة حميدتي، وكذا دمج الفصائل المسلحة الأخرى في إطار الجيش السوداني بقيادة البرهان. وهنا اختلف الجنرالان بشأن الجدول الزمني للدمج، ففي حين أراد البرهان دمج قوات الدعم السريع في فترة قصيرة لا تتجاوز عامين على أقصى تقدير، رأى حميدتي أن الدمج يمكن أن يحدث بعد 10 سنوات بحيث تكون قواته تابعة للقيادة المدنية التي يفترض أن تتولى السلطة وليس الجيش.[1] وهنا تجدر الإشارة إلى أن كلا الطرفان يواجهان ضغوطًا ذات صلة بالاتفاق الإطاري، ذلك أن البرهان يواجه مقاومة شديدة للاتفاق من قبل كل من الجيش والإسلاميين، وذلك نظراً لما ينص عليه الاتفاق من تسليم السلطة للمدنيين. وفي المقابل، حاول حميدتي إطالة أمد دمج قواته داخل صفوف الجيش، مستغلاً في ذلك عدم وجود بند في الاتفاق يلزم بفترة معينة أو جدول زمني للدمج. وفي هذا الإطار، سعى حميدتي إلى كسب تأييد القوى المدنية من خلال المطالبة بأن تكون قواته تحت سيطرة مدنية وليس تحت سيطرة الجيش، مستغلًا في ذلك مخاوف القوى المدنية من عودة الإسلاميين وأنصار نظام البشير للحكم.[2]

ثانياً: العوامل الخارجية المسببة للصراع في السودان:

منذ انتهاءحكم نظام البشير عام 2019، ازداد الوضع السياسي في السودان تعقيداً، حيث تولت المؤسسة العسكرية النصيب الأكبر من إدارة المرحلة الانتقالية، واستمر هذا الوضع حتى عام 2021، عندما أطاح عبد الفتاح البرهان بالحكومة المدنية برئاسة عبد الله حمدوك، الأمر الذي ساهم في انفراد المكون العسكري بالسلطة وتعاظم سيطرته على مفاصل الدولة. وفي هذا الإطار، استغلت بعض الدول العربية والغربية تطلعات كل من البرهان وحميدتي من أجل تحقيق مصالحها لاسيما فيما يتصل بالوصول إلى ثروات السودان. ولعل هذا ما يستوجب عرض أبرز المؤثرات الخارجية التي أثرت على أطراف الصراع وأدت إلى تأزم الوضع بينهما حتى وصل إلى المواجهة العسكرية.

---

[1]Ahmed Soliman and Yusuf Hassan: **Resolving Sudan's crisis means removing those fighting**
https://www.chathamhouse.org/2023/04/resolving-sudans-crisis-means-removing-those-fighting/ accessed 10/ 06/ 2023.

[2]International Crisis Group: **op.cit.,** p. 2

1- السياسات الأمريكية تجاه السودان وتعقيد الوضع الداخلي السوداني

يرى عدد من الباحثين أن العامل الخارجي كان من بين مسببات الصراع الدائر في السودان حالياً، ذلك أن السياسات التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى صنع السلم ووضع حد للصراعات التي شهدتها السودان أدخلت السودان في دوامة من الحروب الأهلية والاضطرابات الداخلية ولم تحقق أهدافها المرجوة بحال. وبالنظر إلى الموقف الأمريكي من الصراع الدائر في السودان حالياً يمكن القول أن الضغوط التي مارستها الإدارة الأمريكية على القوى المدنية من أجل التوقيع على اتفاق تقاسم السلطة عام 2019، والذي نص على تولي العسكريين الحكم لمدة 12 شهرًا يتولى بعدها المدنيون السلطة لمدة 18 شهر كان لها أبلغ الأثر في إضافة المزيد من التعقيد على الأوضاع الداخلية في السودان، الأمر الذي زاد من صعوبة تسليم السلطة للمدنيين، بل على العكس فقد منح رجال المؤسسة العسكرية المزيد من الوقت من أجل حشد صفوفهم للقتال، وهو ما أدخل السودان في حلقة مفرغة من الصراعات مبعثها حرص المكون العسكري على الاستمرار في الاستئثار بالسلطة والحيلولة دون تسليمها للمدنيين. ولعل هذا ما دفع البعض إلى القول بأن التعامل الأمريكي مع الأزمة السودانية لم يسفر عن أية نتائج إيجابية تذكر، بل على العكس فقد زاد المشهد السياسي تعقيدًا وساعد على تهيئة الفرصة المناسبة لتمكين المؤسسة العسكرية بفصائلها المختلفة، الأمر الذي تطور لاحقاً حتى وصل إلى الصراع المتصاعد والمنتشر في مختلف الأقاليم والولايات السودانية.[1]

2- الدعم الخارجي لقوات الدعم السريع

لقد ساهمت بعض السياسات التي انتهجتها كل من روسيا والإمارات في توفير الدعم المستمر لقائد قوات الدعم السريع، الأمر الذي زاد من حرصه على توسيع نفوذه المالي والإثراء الذاتي، من خلال السيطرة على مورد الذهب الذي لعب دورًا محوريًّا في

[1]Justin Lynch: "In Sudan, U.S. policies paved the way to War", **Foreign policy,** 20 April 2023, at: https://foreignpolicy.com/2023/04/20/sudan-civil-war-biden-burhan-hemeti-foreign-policy/

تعميق العلاقات بين قائد قوات الدعم السريع ودولة الإمارات التي قامت بشراء إنتاج السودان من الذهب بالكامل خلال النصف الأول من عام 2022. ولقد تمكن حميدتي من استغلال عوائد الذهب الكبيرة والاستفادة منها في إعادة بناء ميليشياته وإضفاء الطابع المؤسسي عليها. ليس هذا فحسب، بل إن صلات قائد قوات الدعم السريع مع قائد شركة فاجنر الروسية للخدمات الأمنية ساعدت في تسهيل عمليات تهريب الذهب مقابل تقديم خدمات تدريبية وتسليح للدعم السريع من جانب قوات فاجنر الروسية، كما ساهمت في بناء شبكة علاقات دولية تمكن حميدتي من خلالها من زيارة روسيا في فبراير عام 2022 وإجراء مباحثات مع وزير خارجية روسيا وإعلان تأييدهلروسيا في حربها ضد أوكرانيا. كل هذا وغيره ساهم في وجود أطراف خارجية تربطها مصالح قوية بقوات الدعم السريع، الأمر الذي دفعها إلى تقديم الدعم لهذه القوات في مواجهة القوات المسلحة السودانية وزاد من تعزيز موقفها في الصراع الدائر في السودان منذ أبريل 2023.[1]

المطلب الخامس: تداعيات الصراع في السودان

لقد أسفر الصراع في السودان عن جملة من التداعيات التي امتدت آثارها السلبية إلى خارج حدود الإقليم السوداني. وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين مجموعتين من التداعيات، تضم الأولى التداعيات ذات الطابع السياسي، أما الثانية فتتضمن التداعيات ذات الطابع الاقتصادي. وفيما يلي أبرز التداعيات التي تم رصدها في كل من هاتين المجموعتين:

أولاً: التداعيات السياسية للصراع في السودان

تأثرت الأوضاع السياسية والأمنية داخل السودان بالصراع بشكل يسترعي الانتباه، خاصة مع تصعيد المواجهات العسكرية التي انتقل على أثرها الصراع من الخرطوم إلى غيرها من الولايات السودانية، الأمر الذي أسفر عن خسائر كبيرة امتدت آثارها إلى دول الجوار السوداني. وفيما يلي عرض لبعض التداعيات السياسية التي يمكن رصدها للصراع في السودان.

[1] أسامة أبو بكر: **م س ذ**، ص 7.

1. تزايد أعداد القتلى من المدنيين

أشارت بعض التقارير إلى تزايد أعداد القتلى وبخاصة من المدنيين خلال الثلاثة أشهر الأولى من الصراع، حيث قدرت أعداد القتلى بنحو 5000 قتيل.ومن المرجح أن يكون العدد الحقيقي أكبر من ذلك بكثير، حيث تشير تقديرات منظمة العفو الدولية إلى أن العدد الفعلي للضحايا خلال الستة أشهر الأولى للصراع، أي منذ 15 أبريل حتى 15 أكتوبر من العام 2023، يصل إلى نحو 7 آلاف قتيل، بالإضافة إلى حوالي 12 ألف مصاب،ولكن يصعب الوصول إلى إحصاء دقيق بأعداد القتلى، وذلك بسبب الصعوبات البالغة في التعرف على الجثث والوصول إليها وانتشالها وسط القتال الدائر في السودان، وبخاصة في الخرطوم ودارفور.[1] وبالمثل فقد كشفت بعض التقارير الصادرة عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عن العثور على عدد من المقابر الجماعية تصل إلى 30 مقبرة في غرب دارفور[2] يقدر عدد الجثث الموجودة فيها بنحو 1000 جثة، خلال الاقتتال الدائر بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، حيث عجزت الأخيرة عن توفير الحماية للمدنيين في المناطق الأكثر تضرراً، في ظل قيام قوات الدعم السريع بتصعيد هجماتها ضد المدنيين في هذه المناطق.[3]

---

[1] Amnesty International: Sudan: Civilians still being killed and displaced after six months of conflict, 15 October 2023, available at: https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/10/sudan-civilians-still-being-killed-and-displaced-after-six-months-of-conflict/ accessed 18/ 10/ 2023.

[2] Office of the UN High Commissioner for Human Rights: Sudan: At least 87 buried in mass grave in Darfur as Rapid Support Forces deny victims decent burials, 13 July 2023, available at: https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/07/sudan-least-87-buried-mass-grave-darfur-rapid-support-forces-deny-victims#:~:text=GENEVA%20(13%20July%202023)%20%E2%80%93,Forces%2C%20according%20to%20credible%20information/ accessed 12/ 09/ 2023.

[3] Dabanga: **More mass graves found in West Darfur, RSF accused of demolishing camps**, 14 August 2023, available at:

ومن ناحية أخرى، أثبتت بعض التقارير تورط قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها في العديد من عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء في غرب دارفور،ففي 3 يونيو 2023، شن رجال مسلحون يقال إنهم ينتمون إلى قوات الدعم السريع وجماعات الميليشيات المتحالفة معها هجومًا على مدينة كتم الواقعة في شمال دارفور، ومخيم كساب للنازحين داخليًا القريب من المدينة. ووفقًا لمصدر محلي، فقد قُتل ما لا يقل عن 54 شخصًا من المخيم من بينهم أكثر من 18 امرأة. ووقعت هجمات أخرى في الأسبوع التالي، حيث قُتل ما لا يقل عن 35 شخصًا آخرين في جميع أنحاء البلاد. وبعد ذلك بيومين، أعلنت سلطات شمال دارفور كتم منطقة كارثة إنسانية.[1]

ولعل من أبرز الحالات التي تجدر الإشارة إليها في هذا المقام حالة والي غرب دارفور نفسه، فبعد ساعات من اتهامه لقوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها باستهداف المدنيين عمدًا –خلال مقابلة مع الحدث– تم اختطاف الوالي وقتله على يد قوات الدعم السريع، وذلك في منتصف شهر يونيو 2023، كما تم قتل والده وشقيقه فيما بعد.وبالمثل فقد تم اغتيال الأمير طارق عبد الرحمن بحر الدين (شقيق سلطان دار المساليت سعد عبد الرحمن بحر الدين) و16 آخرين في الجنينة، كما قُتل الصادق محمد أحمد، رئيس مفوضية العون الإنساني وعدد من المحامين في الجنينة. ووفقاً لنقابة المحامين في دارفور، فقد تم استهداف المحامين عمداً بسبب تورطهم في الإبلاغ عن الأحداث سالفة الذكر.[2]

---

https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/more-mass-graves-found-in-west-darfur-rsf-accused-of-demolishing-camps/ accessed 12/ 10/ 2023.

[1]School of oriental and African Studies: **Ruining A Country, Devastating Its People: Accountability for serious violations of international human rights and humanitarian law in Sudan since 15 April 2023**, (London: University of London, School of oriental and African Studies, September 2023), pp. 26- 27.

[2]**Idem.**

2. كثرة انتهاكات حقوق الإنسان

أكدت الإحصائيات الصادرة عن الأمم المتحدة على رصد الكثير من الانتهاكات لحقوق الإنسان منذ تفجر الصراع في السودان في منتصف أبريل الماضي، حيث يواجه طرفا الصراع–سواء القوات المسلحة السودانية أوقوات الدعم السريع– اتهامات بارتكاب انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان ضد المدنيين خلال الصراعالمحتدم بينهما. وفي هذا الإطار، فقد تم اعتقالعدد غير مسبوق من المدنيين بشكل تعسفي سواء من قبل قوات الدعم السريع أو المخابرات العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية. وبحسب ما وردفي التقارير، فقد احتجزت قوات الدعم السريع أكثر من 5,000 شخص في الخرطوم، بما في ذلك حوالي 3,500 مدني. تم احتجازهم في "ظروف مهينة وغير إنسانية خالية من الكرامة الإنسانية وأبسط ضرورات الحياة".[1] وبالمثل فهناك اتهاماتللمخابرات العسكرية السودانيةباعتقال حوالي 1500 شخص. وجدير بالذكر أن الضمانات الإجرائية والرقابية التي كانت تمنح المحتجزين في السابق بعض الحماية لم تعد قابلة للتطبيق في ظل ظروف الصراع. ولعل ما زاد الأمور صعوبة استخدام كلا الطرفين لمراكز احتجاز سرية غير معترف بها.[2] وفي هذا السياق، هناك أدلة على استخدام التعذيب على نطاق واسع من قبل كلا القوتين ضد المحتجزين لديهما، وذلك إما لتخويفهم وانتزاع المعلومات، أو لمعاقبتهم على افتراض كونهم يدعمون الجانب الآخر.[3]

---

[1] Khalid Abdelaziz and Jozie Kao: **Sudan's paramilitary RSF detained 5,000, some tortured, human-rights groups say**, 14 July 2023, available at: https://www.reuters.com/world/africa/sudans-paramilitary-rsf-detained-5000-some-tortured-human-rights-groups-2023-07-14/ accessed 18/ 10/ 2023.

[2] Sudan Tribune: Detention and Espionage: Parallel wars wage on in Khartoum's Shadows, 12 August 2023, Available at: https://sudantribune.com/article276077/ accessed 18/ 10/ 2023.

[3] Sudan Tribune: Fatal torture of mental health patient unveiled amidst ongoing war in Sudan, 25 July 2023, available at: https://sudantribune.com/article275469/ accessed 12/ 10/ 2023.

ولقد كان العنف الجنسي سمة ثابتة منذ بداية الصراع،فخلال الأسبوعين الأولين من تفجر الصراع، أبلغت وحدة مكافحة العنف ضد المرأة[1]في السودان(Combating Violence Against Women Unit) عن وجود ما لا يقل عن 24 حالة عنف جنسي في الخرطوم و25 حالة في نيالا بدارفور، ويبدو أن معظمها ارتكبها ضباط يرتدون زي قوات الدعم السريع.[2]وفي يونيو 2023، تلقمكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان تقارير موثوقة عن وقوع 18 حادثة عنف جنسي ضد ما لا يقل عن 53 امرأة وفتاة خلال الصراع في السودان.[3] وحتى أواخر يوليو 2023، وثقت وحدة مكافحة العنف ضد المرأة 108 حالة اغتصاب وعنف جنسي. ومن المرجح أن يكون العدد الفعلي للحالات أعلى بكثير، حيث أكدت سليمة إسحاق رئيسة وحدة مكافحة العنف ضد المرأة أن عدد الحالات التي سجلتها تمثل نسبة لا تتعدى 2% من إجمالي الحالات الفعلية. ولعل ذلك مرده إلى جملة من العوامل من بينها الضغوط المجتمعية مثل الخوف من الوصم الاجتماعي، أوالخوف من تداعيات الإبلاغ، أو تعرض الناجياتللحصار في مناطق لا توجد بها خدمات طبية فاعلة، أو انقطاع الاتصالات، أو عدم قدرة الناجياتعلى الوصول إلى أدوات الاستجابة الأولى للعنف الجنسي.[4]

[1] وحدة مكافحة العنف ضد المرأة في السودان 'CVAW'هي وحدة تأسست بقرار من مجلس الوزراء السوداني في عام 2005 وهي تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية. وتتمثل ولايتها، من بين أمور أخرى، في وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والخطط لمكافحة العنف ضد النساء والأطفال.

[2] Dabanga: Sudan war: more sexual assaults, rapes reported, 25 May 2023, available at: https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudan-war-more-sexual-assaults-rapes-reported/ accessed 26/ 10/ 2023.

[3] The office of the UN high commissioner for Human Rights (OHCHR): **Sudan: High Commissioner calls for an end to the "sea of suffering"**, 19 June 2023, available at: https://www.ohchr.org/en/statements/2023/06/sudan-high-commissioner-calls-end-sea-suffering/ accessed 1/ 10/ 2023.

[4] Dabanga: **RSF accused of killings, robberies and sexual violence in Sudan**, 25 June 2023, available at: https://www.dabangasudan.org/en/all-

وفي 5 أكتوبر عام 2023، تقدمت بريطانيا نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والنرويج بطلب لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، وذلك لإرسال بعثة خبراء تابعة للأمم المتحدة إلى السودان لمراقبة خروقات حقوق الإنسان، والبحث عن جرائم محتملة ارتكبت ضد النساء واللاجئين والأطفال.وصوتت 19 دولة بالموافقة على القرار، بينما رفضته 16 دولة، وامتنعت 12 دولة عن التصويت[1].

وكانت وزارة الخارجية السودانية قد أعربت عن رفضها القاطع لمشروع القرار قبل صدوره، لكونه جانب الصواب في توصيفه لما يجري في السودان، ووصفته بـ«المتطرف» في التحامل على القوات المسلحة السودانية، كما انتقدت مشروع القرار لكونه"يفتقد إلى الموضوعية" لمساواته بين القوات المسلحة والدعم السريع، متهمة الأخيرة بارتكاب فظائع ضد المدنيين، من تطهير عرقي ومجازر جماعية في دارفور، وغير ذلك من جرائم القتل والاغتصاب والتعذيب والتشريد لآلاف المدنيين.[2] وبالرغم من رفض الخرطوم لمشروع القرار، إلا أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة اعتمد قراراً يوم 11 أكتوبر 2023 بإنشاء بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق بشأن الوضع في السودان، مشدداً على الحاجة الملحة للتحقيق فيما ارتكب من انتهاكات لحقوق الإنسان ومكان وقوعها.ولقد دعا القرار أطراف الصراع إلى التعاون الكامل مع بعثة تقصي الحقائق في أداء المهام المكلفة بها، كما حث المجتمع الدولي على تقديم الدعم الكامل للبعثة في سبيل تنفيذ ولايتها.وجدير بالذكر أن البعثة تتكون من ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني،

---

news/article/rsf-accused-of-killings-robberies-and-sexual-violence/ accessed 29/ 10/ 2023.

[1] UN web: **A/HRC/54/L.18 Vote Item 2 - 46th Meeting, 54th Regular Session Human Rights Council**, available at: https://media.un.org/en/asset/k1f/k1f8dcso7l/ accessed 20/ 10/ 2023.

[2] سودان تريبون: **الخرطوم ترفض مساعٍ "غربية" لإجراء تحقيق أممي في انتهاكات الحرب:** متاح على الرابط التالي:

https://sudantribune.net/article277980/accessed 20/ 10/ 2023.

على أن يتم تعيينهم من قبل رئيس مجلس حقوق الإنسان في أقرب وقت ممكن، وذلك لفترة أولية مدتها عام.وبموجب القرار ذاته، فقد تم تكليف البعثة الدولية بالتحقيق وإثبات الحقائق والظروف والأسباب الجذرية لجميع المزاعم والاتهاماتذات الصلةبانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك المرتكبة ضد اللاجئين.ووفقاً للقرار، تقوم البعثة بتحديد الأفراد والكيانات المسئولة عن الانتهاكات أو غيرها من الجرائم ذات الصلة، وذلكلضمان مساءلة ومحاسبة المسئولين عنها.وبالمثل فقد نص القرار على أن تقدم بعثة التقصي توصيات بشأن تدابير المساءلة بما في ذلك –حسب الاقتضاء– المسئولية الجنائية الفردية، ووصول الضحايا إلى العدالة.[1]

وسارعت أحزاب سياسية وهيئات قانونية للترحيب بالقرار، معتبرة إياه بمثابة خطوة جادة لتحقيق العدالة وضمان عدم الإفلات من المحاسبة، حيث وصف «التجمع الاتحادي»، أحد فصائل تحالف قوى الحرية والتغيير، القرار بأنه خطوة جادة لكشف الحقائق بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تم ارتكابها خلال الصراع، مشدداً على ضرورة تقديم كل من يثبت تورطه في مثل هذه الانتهاكات للعدالة.[2]

3. تزايد أعداد اللاجئين والنازحين

تشير الإحصاءات الخاصة بأعداد اللاجئين والنازحين في السودان إلى أن ثمة تزايد مضطرد لأعداد الذين اضطروا إلى ترك منازلهم والفرار سواء داخليا أو خارجيا من جراء الصراع، وحتى يوم 9 أغسطس 2023، نزح 3 مليون شخص داخليًا (منهم 2.2 مليون نازح من ولاية الخرطوم)، بينما عبر ما لا يقل عن 880,000 شخص إلى دول الجوار السوداني، وذلك بسبب القتال المستمر بين قوات الجيش السوداني وقوات الدعم

---

[1] **أخبار الأمم المتحدة: مجلس حقوق الإنسان يعتمد قرارا بإنشاء بعثة مستقلة لتقصي الحقائق في السودان، متاح على الرابط التالي:**
https://news.un.org/ar/story/2023/10/1124687/accessed 11/ 10/ 2023

[2] محمد أمين ياسين: مجلس حقوق الإنسان يعتمد لجنة تقصي حقائق الحرب في السودان، 12/ 10/ 2023 متاح على الرابط التالي:
https://rb.gy/7aw144/ accessed 14/ 10/ 2023

السريع. وجدير بالذكر أن معظم الأشخاص الذين عبروا الحدود السودانية توجهوا إلى تشاد (348,000)، تليها مصر (279,000)، وجنوب السودان (201,000)، وإثيوبيا (31,000)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (17,000).[1] ووفقاً لإحصاءات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية، تتزايد أعداد المهاجرين الداخليين وعبر الحدود يومًا بعد يوم، ففي مطلع شهر سبتمبر 2023، أصدرت المنظمة الدولية للهجرة تقريراً أكدت فيه أن هناك نحو 4.8 مليون مواطن سوداني أجبروا على ترك منازلهم على خلفية الصراع المحتدم في السودان، منهم حوالي 3.8 مليون نازح ونحو مليون لاجئ غالبيتهم في تشاد (41%) ومصر (26%)، وجنوب السودان (22%).[2]وفي 24 أكتوبر من ذات العام، أكدت الإحصاءات الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة تزايد أعداد النازحين داخليا الذين تم تسجيل تحركاتهم بحيث وصل عددهم إلى 4.63 مليون نازح غالبيتهم من النساء والأطفال، بينما وصل عدد اللاجئين السودانيين في دول الجوار إلى نحو 1.23 مليون لاجئ.[3]

4. إضعاف السلطة المركزية وتهديد كيان الدولة

يشكل الصراع الدائر في السودان تهديداً واضحاً لـ "احتكار الدولة للعنف"[4]، وهو ما يعد من أبرز سمات الحروب الجديدة على النحو الذي أبرزته ماري كلدور، الأمر الذي

---

[1] Khalid Siddig, Mariam Raouf and Mosab Ahmed: **The Economy-wide Impact of Sudan's Ongoing Conflict**, Strategy Support Program, Working Paper 12, August 2023, available at: https://ebrary.ifpri.org/utils/getfile/collection/p15738coll2/id/136843/filename/137054.pdf/ accessed: 2/ 10/ 2023.

[2] Relief web: **Sudan: the consequences of the conflict extend beyond national borders,** available at: https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-consequences-conflict-extend-beyond-national-borders#:~:text=In%20addition%20to%20internal%20displacement,(22%25)%20(1)/ accessed 2/ 10/ 2023.

[3] International organization for Migration (IOM): **Displacement tracking matrix (DTM): Sudan Weekly Displacement Snapshot 8,** 24 October 2023, available at: https://dtm.iom.int/reports/dtm-sudan-weekly-displacement-snapshot-8?close=true/ accessed 1/ 11/ 2023.

[4] استخدم عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر Max Weber مفهوم "احتكار الدولة للعنف" للإشارة إلى أن الدولة وحدها هي التي تتمتع بالحق في استخدام القوة المادية أو السماح باستخدامها،

أسفر عن حالة من الفوضى يمكن أن تؤدي لنتائج بالغة الخطورة تهدد كيان الدولة حال استمرار الصراع، فبالنظر إلى خريطة توزيع القوى التي تسيطر على وسائل العنف في السودان، يمكن القول أن هناك لامركزية في السيطرة على وسائل العنف في الدولة، حيث باتت الميليشيات تضطلع بدور بارز في إطار الصراع الدائر في السودان في الوقت الراهن، كما باتت تحكم قبضتها على مساحات شاسعة من الأرض، بل وتسيطر على مناطق بعيدة عن قبضة القوات المسلحة السودانية، الأمر الذي أضعف من السلطات المركزية للدولة في ظل عدم احتكار السلطات الرسمية للنظام لوسائل العنف، وفي ظل المنافسة بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع من أجل السيطرة على الأجهزة والمنشآت الحيوية داخل الدولة، فإن سلطات الدولة في السودان تبدو مرشحة للمزيد من التآكل والتقلص، الأمر الذي يشكل تهديداً لكيان الدولة ذاتها إذا ما استمر الصراع في السودان.[1]

معتبراً ذلك بمثابة سمة مميزة للدولة الحديثة. وأكد فيبر أن هذا لا يعني أن الدولة هي الجهة الوحيدة التي تستخدم العنف فعليًا، بل هي الجهة الوحيدة التي يمكنها أن تأذن باستخدامه بشكل شرعي. ويمكن للدولة أن تمنح جهة أخرى الحق في استخدام العنف دون أن تفقد احتكارها، طالما أنها تظل المصدر الوحيد لحق استخدام العنف وتحتفظ بالقدرة على فرض هذا الاحتكار. ووفقاً لفيبر، يشكل وجود ميليشيات مسلحة أو حركات تمرد أو جماعات إرهابية تحدياً كبيراً لاحتكار الدولة للعنف (وهنا يقصد الاستخدام المشروع للقوة)، وعليه فإن الدولة إذا فقدت احتكارها للعنف فإنها تبدأ في الانزلاق إلى الفوضى وتتراجع شرعية النظام الحاكم إلى أن تستعيد الدولة احتكارها للعنف. لمزيد حول هذا الموضوع أنظر:

Max Weber: **politics as Vocation,** 1918, available at:
http://fs2.american.edu/dfagel/www/class%20readings/weber/politicsasavocation.pdf/ accessed on 1/ 09/ 2023.

Paul Krause: **Max Weber on the Monopoly of Violence**, 1 june 2020, available at:
https://minervawisdom.com/2020/06/01/max-weber-on-the-monopoly-of-violence/ accessed on 12/ 08/ 2023.

[1] أسامة أبو بكر: **م س ذ**، ص 4.

5. تهديد الاستقرار الإقليمي

يهدد الصراع الدائر في السودان بزعزعة الاستقرار في المنطقة ككل، حيث كررت الأمم المتحدة التحذيرات من أن السودان على وشك الانزلاق إلى «حرب أهلية شاملة» تزعزع الاستقرار في المنطقة، وذلك نظراً لحالة الانفلات الأمني التي تشهدها المدن السودانية وضعف الرقابة على الحدود من جهة، وكذا نظراً للتداخل الإثني بين السودان ودول جواره من جهة أخرى. وتعتبر تشاد من أبرز الخاسرين من استمرار الصراع في السودان، حيث تعاني الأولى من عدم استقرار سياسي نتيجة انتشار الجماعات الإرهابية مثل بوكو حرام ومسلحي داعش في بحيرة تشاد، فضلاً عن حركات التمرد مثل جبهة التغيير والوفاق التي تجيد الاستفادة من حالة عدم الاستقرار الإقليمي، وربما تلجأ إلى نقل قاعدتها من ليبيا إلى دارفور، الأمر الذي يمكن أن يعطل جهود إحلال السلام الهش بين السودان وتشاد، كما يمكن أن يزيد من حدة الصراع في دارفور في ظل وجود انقسامات إثنية بين الجماعات المسلحة وبعضها البعض في دارفور. وبالمثل فإن جنوب السودان من أكثر دول الجوار تضرراً من استمرار الصراع في السودان، ذلك أن 90% من اقتصادها يعتمد على النفط الذي يتم تصديره عبر ميناء بورتسودان شمالاً، ولذا فإن الصراع الدائر في الخرطوم قد يعطل شحنات النفط، الأمر الذي سوف يسفر عن انهيار اقتصادي في جنوب السودان.[1]

ومن ناحية أخرى، وكما سبقت الإشارة، تستضيف دول الجوار السوداني – خاصة مصر وتشاد وجنوب السودان– عددا كبيراً من اللاجئين السودانيين، ومع تطور الصراع وتعثر مبادرات الوساطة تزداد تدفقات اللاجئين، الأمر الذي يعقد عملية التعايش السلمي لهؤلاء اللاجئين في دول الجوار، كما يهدد الاستقرار في الإقليم، لا سيما في ظل شح الموارد وضعف الخدمات الطبية وانتشار موجات حادة من الجفاف

[1] د. حمدي عبد الرحمن حسن: **تأثير الفراشة: الصراع في السودان ومعضلة الاستقرار الإقليمي**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مايو 2023)، متاح على الرابط التالي: https://acpss.ahram.org.eg/News/20897.aspx/ accessed 25/ 06/ 2023.

والفيضانات التي تعرقل وصول المساعدات إلى معسكرات اللاجئين، فضلاً عن اضطراب الأوضاع السياسية والأمنية في الكثير من دول الجوار مثل إثيوبيا وتشاد وجنوب السودان وأفريقيا الوسطى.[1]

ثانياً: التداعيات الاقتصادية للصراع في السودان

يواجه الاقتصاد السوداني الكثير من الأزمات منذ عام 2019، ولقد ساعد الصراع الدائر في السودان منذ أبريل 2023 في تفاقم حدة الأزمات سالفة الذكر، فضلاً عما لحق بالبنية التحتية من خسائر نتيجة المواجهات العسكرية التي انطلقت من العاصمة السودانية وانتشرت فيما بعد إلى خارج العاصمة. ولعل من أبرز التداعيات الاقتصادية للصراع ما يلي:

1. ارتفاع أسعار الغذاء وتراجع قيمة العملة الوطنية

لقد شهدت الأسابيع الأولى من الصراع ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار الغذاء والسلع الأساسية، فضلاً عن نقص المعروض منها نتيجة إغلاق العديد من المحال التجارية ومنافذ بيع السلع الأساسية مع احتدام القتال. ولقد سجلت أسعار السلع الغذائية ارتفاعاً قدر بنسب تتراوح بين 300% و400%، فعلى سبيل المثال ارتفعت أسعار اللحوم إلى أكثر من 8 آلاف جنيه سوداني.[2] ومن ناحية أخرى فقد أفاد برنامج الغذاء العالمي في أحدث تقرير لمرصد الأسواق في السودان أن أسعار القمح والذرة الرفيعة ارتفعت خلال سبتمبر 2023. وبالرغم من أنه لم تُصدر أية تحديثات لمعدلات التضخم منذ فبراير 2023، إلا أن التوقعات تشير إلى أنها ستتجاوز 300% بحلول نهاية عام 2023،

[1] **المرجع السابق.**

[2] د. سمر الباجوري: "**تدهور مضاعف: كيف تعمق تكلفة الحرب أزمات الاقتصاد السوداني**"، (أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة تحليلات، التحولات الاقتصادية، مايو 2023)، متاح على الرابط التالي:
https://rb.gy/mycie/ accessed 30/ 09/ 2023.

وستواصل ارتفاعها خلال الربع الأول من عام 2024، وذلك بسبب الارتفاع الكبير في أسعار السلع والخدمات، وذلك وفقًا لبرنامج الغذاء العالمي.[1]

وفيما يتعلق بمؤشرات الأداء الخارجي، فقد سجلت قيمة الجنيه السوداني تراجعاً كبيراً مقابل الدولار الأمريكي، حيث انخفضت قيمته من 7.01 جنيه سوداني مقابل الدولار في يناير 2018 إلى حوالي 600 جنيه سوداني مقابل دولار واحد في مايو 2023.[2]

2. تدمير البنية التحتية

أدى الاستخدام المكثف للأسلحة الثقيلة من قبل كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في شمال كردفان إلى إلحاق أضرار بالغة بالبنية التحتية المدنية الحيوية، كما أدت الاشتباكات إلى إغلاق طرق حيوية مثل طريق أم درمان– بارا والأبيض–كوستي، فضلاً عن تدمير عدد من المرافق والمنشآت الصحية، حيث أصاب القصف الجوي مستشفى في شمال كردفان، مما أدى إلى تقييد تقديم الخدمات من قبل المنشأة الصحية بشدة. ومن ناحية أخرى، أدى القتال المتبادل إلى حدوث انقطاع متكرر للتيار الكهربائي وكذا انقطاع لتوصيلات المياه الحكومية. وبالمثل فقد تم الإبلاغ عن هجمات على منشأة مصفاة الأبيض لتكرير النفط، والتي تعرضت للتخريب والنهب، مما أدى إلى تقييد إمدادات النفط في المنطقة. وكذلك فقد أثر الصراع على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، حيث قامت قوات الدعم السريع والجماعات المسلحة التابعة لها بنهب المؤسسات المالية في المنطقة، مما أدى إلى إغلاق البنية التحتية المصرفية.[3]

---

[1] United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs(UN-OCHA): **Sudan: Situation Report**, last updated 2 November 2023. Available at: https://reports.unocha.org/en/country/sudan/ accessed 2/ 11/ 2023.

[2] د. سمر الباجوري:**م س ذ.**

[3] ACAPS Thematic report: **op.cit.,** p. 3.

3. تعليق المساعدات الدولية وانعدام الأمن الغذائي

لقد أسفر الصراع السوداني عن توقف برنامج الغذاء العالمي، وذلك على خلفية الاضطرابات وسوء الأوضاع الأمنية التي تشهدها المنطقة. وجدير بالذكر أن هذا البرنامج كان يستهدف توفير الغذاء لما يقرب من 2 مليون مواطن يواجهون أزمة حقيقية في توفير الأمن الغذائي في 11 ولاية سودانية.[1] وفي شهر نوفمبر 2023، أكد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية أن هناك حوالي 24.7 مليون سوداني، أي قرابة نصف عدد السكان بالسودان، بحاجة إلى مساعدات إنسانية، من بينهم 14 مليون طفل. وبالإضافة إلى ذلك، يفتقر ملايين الأشخاص – وخاصة في الخرطوم ودارفور وكردفان– إلى الغذاء والماء والمأوى والكهرباء والتعليم والرعاية الصحية والتغذية. ومع تدهور الوضع الإنساني، ضعفت قدرة المجتمعات المحلية على التكيف. وفي الوقت نفسه، يواجه ما يقدر بنحو 20.3 مليون شخص – أي 42 % من السكان في السودان – انعدام الأمن الغذائي الحاد. ومن بين هؤلاء، هناك 6.3 مليون شخص في مستويات الجوع الطارئة، على بعد خطوة واحدة من المجاعة، ويعاني حوالي 3.5 مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، منهم 700 ألف يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد severe acute malnourishment، الأمر الذي يجعلهم أكثر عرضة للوفاة بمقدار 11 مرة مقارنة بأقرانهم الأصحاء.[2]

4. انتشار عمليات نهب وتدمير الممتلكات والمنشآت الاقتصادية

منذ بداية الصراع، انتشرت عمليات النهب على نطاق واسع وبشكل غير مسبوق، خاصة في الخرطوم، حيث نهب المقاتلون الأشياء الثمينة بما في ذلك النقود والذهب والسيارات، بالإضافة إلى محتويات المنازل والمكاتب والمتاحف والجامعات والمكتبات

[1] نورهان سعد أحمد: "الصراع المسلح السوداني: العوامل والتداعيات".، المركز الديمقراطي العربي (محرر)، **الصراع المسلح السوداني: العوامل– التداعيات– التحديات**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2023)، ص 23.

[2] United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs(UN-OCHA): **op.cit.,** p. 2.

والمخازن والمباني الحكومية. على سبيل المثال، ورد أن رجال مسلحين يشتبه في انتمائهملقوات الدعم السريع حاولوا نهب فرع بنك السودان المركزي في الخرطوم. وبعد أن تم إلقاء القبض عليهم من قبل مسئولي القوات المسلحة السودانية، أشعل الرجال النار في المبنى ولاذوا بالفرار، كما ورد أن رجال مسلحين نهبوا ما لا يقل عن ثلاثة بنوك أخرى خلال هذه الفترة. وبالمثل فقد أفادت منظمات الإغاثة الإنسانية باستمرار نهب المرافق الطبية وإمدادات الإغاثة بصورة تبدو ممنهجة. وجدير بالذكر أن بعض السلع التي نهبت من قبل قوات الدعم السريع تم طرحها للبيع في وقت لاحق، وذلك في الأسواق المحلية في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، والتي يطلق عليها أحيانًا بالعامية "أسواق دقلو". وقد قدّر تقرير صدر مؤخرًا قيمة الممتلكات والسلع المنهوبة خلال الصراع بمبلغ 40 مليار دولار.[1]

- **خاتمة**

لقد شهدت السودان تصعيداً مستمراً للصراع بين أفراد المكون العسكري، الأمر الذي أسفر عن تداعيات بالغة الخطورة امتدت آثارها إلى مختلف أقاليم السودان، وحتى إلى دول الجوار السوداني. وبعد دراسة وتحليل العوامل المسببة للصراع في السودان وكذا تطوراته وما أسفر عنه من تداعيات، يمكن بلورة أهم نتائج الدراسة في النقاط التالية:

1- إن الصراع الدائر في السودان في الوقت الراهن لا يمكن فهم ديناميات بمعزل عن السياق التاريخي للتفاعلات على مسرح الحياة السياسية السودانية، وكذا السياق التاريخي للدور السياسي للمؤسسة العسكرية في السودان، فمنذ استقلال السودان، تعاظم الدور السياسي للمؤسسة العسكرية، حيث حكم العسكريون البلاد لفترة تربو على النصف قرن، الأمر الذي كرس ظاهرة تسييس المؤسسة العسكرية، بحيث أصبحت النخبة العسكرية تحتكر السلطة والثروة في السودان. ولقد جاء تكوين قوات الدعم السريع من جانب الرئيس السابق عمر البشير خوفاً من انقلاب المؤسسة العسكرية عليه وحرصاً على وجود قوات تحدث نوعاً من التوازن مع قوات

[1]School of oriental and African Studies: **op.cit.**, p. 25.

الجيش. وعليه فقد تفجر الصراع بين أفراد المكون العسكري حرصاً من كل طرف منهما على الحفاظ على مكتسباته السياسية والاقتصادية، دون الاضطرار للخضوع للطرف الآخر الذي يتوازن معه نسبياً إلى حد بعيد.

2- بالرغم من تركز أعمال العنف حول الخرطوم ودارفور إلى حد كبير، إلا أن هناك أجزاء أخرى من السودان تأثرت بشدة بالقتال الدائر بين الجانبين، بما في ذلك ولايات كردفان الثلاث. ومع التقارب النسبي في الإمكانات والقدرات العسكرية لكل من قوات الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، بوصفهما أكبر قوتين عسكريتين في السودان، يصبح الحديث عن انتصار حاسم وسريع لأحد الطرفين على الآخر أمراً من الصعوبة بمكان، ولعل هذا ما يعزز من احتمالات استمرار الصراع لفترة زمنية طويلة بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر سواء على الدولة بمؤسساتها أو على المجتمع.

3- لقد تم استهداف المدنيين بشكل مكثف سواء من قبل قوات الدعم السريع أو حتى القوات المسلحة السودانية، الأمر الذي أدى إلى المزيد من التصعيد لأعمال العنف، كما زاد من حجم الخسائر المادية والبشرية التي منيت بها السودان.

4- أسفر الصراع عن تهجير ملايين المواطنين قسراً إلى دول جوار السودان بينما فر العديد من الأفراد لتجنب التعرض للأذى في تبادل إطلاق النار من الهجمات بين الفريقين المتصارعين. وفي ظل تعقد وتشابك التركيبة الإثنية بين السودان ودول جواره، فإن حالة عدم الاستقرار في السودان وما تبعها من أزمة إنسانية يمكن أن تمتد لدول الجوار، إنما يزيد من التوترات الإقليمية وينذر بصراعات محتملة في دول الجوار السوداني على المدى المتوسط أو الطويل.

5- إن قيام كلا الطرفين المتصارعين بإطلاق عمليات التعبئة وتجنيد الشباب من مختلف الجماعات في الصراع يهدد بنتائج كارثية، لا سيما بالنظر إلى تاريخ السودان الطويل في الصراعات والحروب الأهلية، الأمر الذي سيؤدي إلى تصعيد التوترات بين مختلف الجماعات الإثنية المشكلة لشعب الدولة، مما يؤدي إلى زيادة

أعمال العنف وامتدادها إلى جل أقاليم السودان، ومن ثم يؤدي إلى دخول السودان في حلقة مفرغة من العنف في ظل تصعيد الإجراءات والأعمال الانتقامية، الأمر الذي يزيد من اضطراب الوضع الأمني ويهدد بإطالة أمد الصراع.

6- تعرضت البنية التحتية الحيوية في السودان لأضرار بالغة، بما في ذلك المستشفيات والمنازل والبنية التحتية لتوليد الطاقة وتوزيعها وأنظمة معالجة المياه وإمداداتها ومرافق تصنيع الأغذية وشبكات الاتصالات. ولعل ذلك مرده إلى تركز المواجهات العسكرية في العاصمة الخرطوم، والتي تعد مقراً للأجهزة والسلطات الرسمية والمقر الرئيسي للبنوك والشركات الكبرى والبعثات الدبلوماسية، الأمر الذي أصاب أجهزة الدولة بحالة من الشلل والعزلة عن العالم الخارجي.

7- تفاقمت الأزمة الإنسانية القائمة في السودان، خاصة في ظل نقص الغذاء والمياه والإمدادات الطبية على نطاق واسع، فضلاً عن إصابة الكثير من المدنيين بجروح خطيرة أثناء الهجمات. ولقد ساهمت الاضطرابات الشديدة التي شهدتها السودان في ظل الاقتتال المتبادل بين الطرفين في تعثر خطة الاستجابة الإنسانية للسودان، ولا تزال هناك عقبات كبيرة أمام ضمان توصيل المساعدات إلى مستحقيها، الأمر الذي يعرض ملايين المواطنين وخاصة من النساء والأطفال لمخاطر انعدام الأمن الغذائي أو حتى للمجاعة.

8- بالرغم من قيام الولايات المتحدة الأمريكية بفرض بعض العقوبات الاقتصادية على بعض الأفراد المنتمين لكل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وكذا على بعض الشركات التابعة للجانبين، وذلك بهدف الضغط على طرفي الصراع لإجبارهم على الدخول في مفاوضات، إلا أن المتأمل لتصاعد الأحداث واستمرار أعمال العنف المتبادل بين الجانبين حتى بعد فرض العقوبات يدرك أن هذه العقوبات لم تحقق أهدافها المرجوة، ذلك أن هذه العقوبات قد تضعف من قدرات الأطراف المتصارعة بدرجات متفاوتة، ولكنها لا تعالج جذور الصراع، الأمر الذي قد يدفع أطراف الصراع إلى الالتفاف على تلك العقوبات بصور مختلفة والاستمرار في التصعيد.

9- يشكل الصراع السوداني بمساراته الحالية وحتى المستقبلية تجسيداً عملياً لمقولات نظرية الحروب الجديدة، ولعل من أبرزها إضعاف هياكل السلطة المركزية للدولة لاسيما بعد الانقلاب العسكري ضد المكون المدني للسلطة الانتقالية ممثلاً في حكومة عبد الله حمدوك في 25 أكتوبر عام 2021، فضلاً عن وجود أنشطة اقتصادية تدعم طرفي الصراع، إلى جانب صعوبة إخضاع الأطراف المتحاربة لقواعد القانون الدولي، لاسيما في ظل تمدد الصراع ودخول العديد من حركات التمرد والميليشيات المسلحة على خريطة التفاعل مع هذا الطرف أو ذاك من أطراف الصراع. وعليه فقد بات كل طرف ينظر إلى الصراع بوصفه صراعاً مصيرياً على الوجود والبقاء في لعبة السلطة السياسية، وبالتالي فإن هزيمة قوات الدعم السريع تعني نهايتها، كما أن هزيمة الجيش السوداني من شأنها وضع مكانته ودوره في الحياة السياسية على المحك.

10- بالنظر إلى التداعيات بالغة الخطورة للصراع في السودان، وما أسفر عنه من تهديد للاستقرار الإقليمي، يمكن القول أن الخطوة الأولى في وضع نهاية لهذه الحرب تتمثل في تعطيل -أو تجفيف- المنابع -الداخلية والخارجية- لتمويل هذه الحرب، واستخدام النفوذ الدولي من أجل قطع إمدادات الأسلحة والوقود عن الفصائل المتحاربة، مع تبني مبادرات سواء إقليمية أو دولية جادة تستهدف الوصول إلى تسوية شاملة للصراع -ليس فقط وقف إطلاق النار- وتساهم في فتح آفاق جديدة يمكن أن تكون جاذبة للطرفين لإقناعهم بمكاسب التسوية السياسية للصراع، وبمشاركة كل الفاعلين السياسيين المدنيين والعسكريين في الحياة السياسية السودانية.

وعليه فإن المتأمل لمجريات الأمور في السودان في الوقت الراهن يدرك أن مستقبل الأوضاع في هذه الدولة يدور في فلك أربعة سيناريوهات يمكن عرضها على النحو التالي:

السيناريو الأول: استمرار حالة الصراع وتعطيل مسيرة الانتقال إلى حكم مدني

يعتبر الوضع الحالي في السودان بالغ التعقيد، حيث عادة ما تعجز الاستراتيجيات العسكرية التقليدية عن تمكين أحد الأطراف من هزيمة الطرف الآخر في ظل هذا النوع من الصراع، ولذا فحتى إذا عاد بعض رجال قوات الدعم السريع من المنتمين للمؤسسة العسكرية إلى مواقعهم التقليدية فإن ذلك سيعني تطور الصراع ودخوله في جولة جديدة يتعذر معها انتصار طرف على الآخر، الأمر الذي يجعل من الانتقال إلى حكم مدني أمراً من الصعوبة بمكان، وينذر بالعديد من التداعيات الكارثية على أمن واستقرار المنطقة وعلى مستقبل الدولة والمجتمع في السودان. ولعل في تاريخ الصراعات والحروب الأهلية في السودان ما يرجح هذا السيناريو، كونها صراعات طويلة الأمد وبعضها استمرت لعدة عقود.

السيناريو الثاني: تمكن أحد الطرفين من هزيمة الطرف الآخر وحسم الصراع لصالحه

بالنظر إلى التوازن النسبي في ميزان القوة بين الطرفين المتصارعين، فإن تحقيق هذا السيناريو يعد أمراً بعيد المنال، لا سيما في ظل نظرة كل طرف من الأطراف للصراع باعتباره صراعاً مصيرياً، وإذا كان الجيش يمتلك من الأسلحة الثقيلة ما يكسبه ميزة على قوات الدعم السريع، فإن الأخيرة لديها خبرات ذات بال في حروب المدن، وتمتلك من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة ما يكسبها قدرات خاصة على المناورة وسرعة الحركة، الأمر الذي يجعل من حسم الصراع لصالح أحد الطرفين مسألة يصعب تحققها عملياً على أرض الواقع، خاصة وأنه بعد مرور أكثر من سبعة أشهر منذ تفجر الصراع وحتى تاريخ كتابة هذه السطور، لم يتمكن أي من الطرفين من إلحاق هزيمة تذكر بالطرف الآخر. وعليه، يصعب تصور هذا السيناريو في المستقبل المنظور، إلا حال حدوث انشقاقات في صفوف أحد الطرفين، الأمر الذي يهدد قدرته على الاستمرار ويحسم الصراع لصالح الطرف الآخر.

السيناريو الثالث: التوصل إلى تسوية سياسية تراعي مصالح الأطراف المختلفة

إن المتابع لتطورات الصراع في السودان، وكذا لمواقف أطراف الصراع أثناء المحادثات يدرك أن التوصل إلى تسوية سياسية في ظل هذه الظروف يبدو أمراً من الصعوبة بمكان، لا سيما في ظل تعثر الوصول إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار بين الجانبين على النحو السالف بيانه. وهنا يمكن القول إن تحقق هذا السيناريو يبدو مرهوناً ببعض الظروف والتطورات التي يمكن أن تدفع الطرفان للدخول في مفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سياسية، لعل من أبرزها إنهاك قوى الطرفين نتيجة المواجهات العسكرية المتبادلة والخسائر المادية والبشرية الناجمة عنها، واقتناع كل منهما بصعوبة إلحاق هزيمة بالطرف الآخر ومن ثم صعوبة الانتصار أو حتى تحقيق إنجاز عسكري ذي بال في هذه المواجهة، ولذا يصبح لا بديل أمامهما سوى التفاوض، الأمر الذي يسمح بإجراء مفاوضات جادة بين الطرفين، شريطة وجود ضغوط دولية حقيقية تضمن التزام الطرفين بوقف إطلاق النار كما تضمن التزامهما بالاستمرار في المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سياسية تضع نهاية لهذه الحرب.

السيناريو الرابع: سيناريو تفكك وتقسيم السودان

يمثل هذا السيناريو الوجه المتشائم لما قد يسفر عنه الصراع الدائر في السودان وما يشهده من تطورات متلاحقة وتصعيد للأحداث على أرض الواقع. وفي ظل المشهد المضطرب والصراع المحتدم في السودان حالياً، يمكن القول إن هذا السيناريو ليس مستبعداً لا سيما في ظل الانقسامات التي تشهدها السودان بالفعل في مختلف الولايات وبخاصة في دارفور والخرطوم، وذلك على غرار الأوضاع في ليبيا. ويعتبر هذا السيناريو هو الأسوأ بالنظر إلى ما سيترتب عليه من خلق حالة من عدم الاستقرار تمتد لتصل آثارها السلبية إلى دول الجوار السوداني في منطقة القرن الأفريقي وبخاصة الدول التي تواجه أزمات داخلية وهشاشة أمنية بالفعل مثل جنوب السودان وتشاد.

وختاماً، يمكن القول إن استمرار المواجهات العسكرية بين كل من قوات الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في هذه المباراة الصفرية لن يحقق مصلحة أي طرف منهما في مقابل الآخر، بل على العكس فمن المنتظر أن يضيف إلى رصيد الخسائر

البشرية والمادية في الأرواح والممتلكات والمنشآت، كما سيزيد من تأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية التي يشهدها السودان في الوقت الراهن. ولذا يظل الحوار هو الخيار الأفضل، وذلك بغية التوصل إلى تسوية سياسية تقرب بين كافة القوى المدنية والعسكرية النشطة على الساحة السياسية السودانية في الوقت الراهن، الأمر الذي يستوجب بحث ودراسة سبل التوصل إلى صيغة أو مبادرة سياسية لتسوية هذا الصراع الدامي، وتحت مظلة دولية تضمن عدم اختراق التزامات كافة الأطراف، بما يحقق مصلحة الشعب السوداني في المقام الأول ويضع حداً للمواجهات الدامية التي خلفت آثاراً كارثية تهدد استقرار المنطقة بالكامل.